دور المجتمع الأهلي

في دعم وتمويل التعليم العالي والبحث العلمي

(دراسة تطبيقية على مصر)

دكتور

هشام محمد عمارة

مدرس الاقتصاد

كلية التجارة – جامعة دمنهور

دكتور

أحمد عبد العليم العجمى

مدرس الاقتصاد والمالية العامة

كلية الدراسات القانونية والمعاملات الدولية

جامعة فاروس بالإسكندرية

مقدمـــة:

تعد الجامعات حالياً من أهم ميادين إعداد القادة والساسة وأرباب الفكر والثقافة والعلمـــاء في كافة العلوم، وأصبح التعليم الجامعي في العصر الحاضر من الضروريات على مـــستوى الفرد والمجتمع، لأنه يسهم بشكل فاعل في تقديم البحوث والدراسات التي تنهض بالمجتمع. لذا يعد التعليم الجامعي من أهم أشكال الاستثمار وأكثرها عائداً من وجهة النظر الاجتماعية، ذلك لأنه استثمار في رأس المال البشري الذي يقوم بدوره باستغلال الموارد الاقتصادية الأخرى، وينعكس هذا إيجاباً على مستويات مهارات وقدرات الأفراد بالمجتمع وارتفاع مستوى المعيشة والإنتاج، وزيادة استغلال الموارد الطبيعية ودفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى ذلك فإن مساهمة المجتمع الأهلي في الإنفاق على التعليم الجامعي، وعلى الجامعات والمراكز البحثية، يعتبر شكل من أشكال الاستثمار المهمة في بناء قوة بشرية عالية المستوى في مختلف التخصصات العلمية والفنية، وأيضاً في حل مختلف مشكلات المجتمعات بطـــرق موضوعية وعلمية. وتزداد أهميتها هذه الأيام نتيجة عدم كفاية الموازنات الحكومية والرسوم التعليمية لتغطية تكاليف التعليم الجامعي في الجامعات الحكومية وأيضاً الجامعات الخاصة.

ولقد أدى تخلي الدولة الحديثة عن العديد من مهامها الاجتماعية لضآلة إمكاناتها، وازدياد الأعباء الملقاة على عاتقها إلى البحث عن مصادر تمويل أخرى، ومن هنـــا تعـــد مـــشاركة المجتمع الأهلي أحد أهم هذه المصادر المهمة، الأمر الذي يستلزم قيامها بدور أكبر في تمويل العديد من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية وعلى رأسها الأنشطة التعليميـــة والبحثيـــة فـــي الجامعات ومراكز البحث العلمي، ويؤكد على ذلك تزايد أهمية المشاركة المجتمعية في الدول

الغربية وفي الولايات المتحدة واليابان على وجه الخصوص حيث يحتل القطـــاع التطـــوعي وعلى رأسه المؤسسات التعليمية حيزاً مهماً ومؤثراً في الحياة العلمية بها.

وتتمتع الجامعات العريقة ذات الأصول المالية الكبيرة بقدرة كبيرة على استقطاب كـــوادر تعليمية وبحثية وإدارية، وإدارات استثمار على قدر كبير من الكفاءة، ومواجهة ارتفاع تكاليف الحصول على خدمات هؤلاء الأفراد، الأمر الذي يمكنها من تزويد المجتمع بمخرجات تعليمية أفضل، مقارنة بتلك ذات الأصول المالية الصغيرة. وتعد التبرعات في تلك الجامعات مصدراً أساسياً لتمويل نفقاتها التشغيلية والعملية والبحثية.

مشكلة الدراسة وأهميتها:

لكي ينجح المجتمع المدني في مشاركته ومساهمته المادية والعينية للجامعات لابد من حل الإشكالية بين آلية التبرع والسلطة، حيث تشير التجارب إلى أنه لابد أن يحتل نظام التبرع موقعاً وسطاً بين السلطة – متمثلة في الإدارة الحكومية – والمجتمع – ممثلاً في مبادرات ومؤسسات العمل الأهلي، فالسلطة يكون إسهامها مثمراً إذا ابتعدت عن "إدارة" أموال التبرعات، واكتفت بالرقابة عليه، وقيامها بتوفير التسهيلات والإعفاءات اللازمة لنموها. على أن تتألف الرقابة على تلك الأموال من نوعين: رقابة شعبية، ورقابة حكومية. تقوم الأولى بالرقابة وفق معايير الكفاءة الإدارية والمالية. وتكون الرقابة الحكومية على آلية تجميع وصرف تلك الأموال وفقاً للقوانين السائدة.

ومن هذا المنطلق نجد أن إشكالية الدراسة الحالية تتمثل في ضعف أو هامشية المشاركة المجتمعية في مصر في تمويل البحث العلمي والتعليم العالي لأسباب عديدة من بينها افتقار النظم السائدة إلى الآليات والسياسات اللازمة للتنسيق والتعاون مع المجتمع الأهلي.

أهداف الدراسة:

من واقع المشكلة المعروضة فإن الدراسة الحالية سوف تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

البحث عن آلية لإدارة أموال التبرعات للجامعات والمؤسسات التعليمية والبحثية، حتى يمكن تحقيق أقصى منفعة ممكنة من تلك الأموال، لكل من الواهب والموهوب له، وأن يتحقق ذلك على أسس اقتصادية من أجل زيادة الإيرادات المتولدة عنها أو من خلال تقليص نفقاتها وإما بالأمرين معاً. وهوما لا يمكن تحقيقه دون قيام الحكومات بإعداد السياسات والتشريعات اللازمة.

منهجية الدراسة:

يتطلب تحقيق الأهداف السابقة الإشارة إلى منهجية الدراسة الحالية المتبعة، وأهميتها من الناحية البحثية حيث تقع هذه الدراسة ضمن الدراسات المكتبية(المرجعية) Desk research والذي يقع بدوره تحت تصنيفات البحوث الوصفية Descriptive studies [1] ، والتي تهدف إلى جمع الحقائق والبيانات عن ظاهرة أو مشكلة معينة وتحليلها تحليلاً دقيقاً لاستخلاص دلالاتها ثم الوصول إلى تعميمات بشأن الظاهرة موضوع الدراسة. وبالتالى يتبع هذا النوع من الدراسة المنهجية التالية: صياغة مشكلة الدراسة وتحديد الأهداف المرجو تحقيقها ومن ثم جمع البيانات وتحليلها لاستخلاص النتائج وتعميمها.

---

(1) عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الإجتماعى، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧١، ص ٢٠٧ - ص ٢٤٥-٢٤٦.

خطة الدراسة:

لكى نتمكن من معالجة هذا الموضوع سوف تتوالى دراستنا على النحو التالي:

الفصل الأول : دور المجتمع الأهلي في دعم وتمويل التعليم العالي والبحث العلمي وأبرز التجـارب الدولية

المبحـث الأول: دور المجتمع الأهلي في دعم وتمويل التعليم العالي والبحث العلمي.

المبحث الثاني : أبرز التجارب الدولية في دعم وتمويل التعليم العالي والبحث العلمي.

المبحث الثالث : تجربة التبرع والوقف في العالم الإسلامي والعربي.

الفصل الثاني : دور المجتمع الأهلي في دعم وتمويل التعليم العالي والبحث العلمي في مصر

المبحـــــث الأول: التجربة المصرية للمجتمع الأهلي في دعم وتمويل التعليم العـالي والبحـث العلمي.

المبحث الثاني: الدور المأمول للمجتمع الأهلي في مصر لدعم وتمويل التعليم العالي والبحث العلمي.

الفصل الأول

دور المجتمع الأهلي في دعم وتمويل التعليم العالي والبحث العلمي

وأبرز التجارب الدولية

يعتبر التعليم من المرتكزات الرئيسية لتحقيق النهضة والتقدم في المجتمعات بسبب دوره في تعزيز الهوية الوطنية، وترسيخ حالة الاندماج الوطني بين مختلف فئات المجتمع، وإشاعة قيم التنوير والتقدم، وتفعيل التواصل بين الحضارات والثقافات. وتقوم مؤسسات التعليم وبخاصة التعليم العالي بدور هام في بناء رأس المال البشرى، على نحو يلبي احتياجات مختلف القطاعات الحكومية وغير الحكومية من العمالة المؤهلة والعقول المفكرة، مما يعزز من القدرات الإنتاجية والخدمية للدولة ويعظم من فرص وإمكانات تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويمكن استخدام أموال المنح والهبات لمشروعات التعليم العالي والبحث العلمي فى مصارف عدة منها :

* إنشاء أبنية تعليمية ومعامل بحثية ومكتبات.
* توفير مستلزمات وأدوات التعليم كأجهزة الكمبيوتر وغيرها.
* رفع مستوى الدخول للأساتذة للتفرغ للتدريس.
* سداد الرسوم الجامعية لغير القادرين من المتفوقين[٢].

وفي هذا الإطار يتناول هذا الفصل سبل توجيه أموال المنح والهبات، التي تحصل عليها مؤسسات التعليم والبحث العلمي في الدول، ودورها في تنمية تلك المؤسسات، وفي التفاعل بين المجتمع الأهلي ممثلاً في مؤسسات التمويل والدعم، وبين الدور الذي يلعبه التعليم العالي والبحث العلمي في تنمية المجتمع. كما يتناول كذلك أبرز التجارب الدولية في هذا الشأن. فضلاً عن التطور التاريخي لدور التبرع والوقف في المجتمع العربي والإسلامي.

---

(2) علاء الدين أحمد القوصي ، " التفاعل بين القطاعات الإنتاجية والمؤسسات البحثية في الدول العربية ، التحديات والمعوقات والمقترحات" ، مؤتمر الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في العالم العربي ، الرياض ، ٢٥ – ٢٦ مايو ٢٠٠٩ ، ص ٢٤٠.

المبحـــث الأول

دور المجتمع الأهلي في دعم وتمويل التعليم العالي والبحث العلمي

تتحدد أولويات توجيه أموال المنح والهبات الخاصة بمشروعات التعليم العالي والبحث العلمـــي طبقاً لظروف كل دولة، ويتم توجيه الأموال لمشروعات محددة طبقاً لتلك الأولويات، وتكون هنـــاك متابعة دقيقة من جانب إدارة الصناديق التى تدير تلك الأموال. وذلك لاستقلالية الجهات المستفيدة من تلك الأموال، وبعدها عن السلبيات البيروقراطية الحكومية.

كما يمكن الربط بين التعليم العالي بشقيه ـــ مرحلة التعليم الجامعي الأولى ومرحلة الدراســـات العليا ـــ وبين البحث العلمي، فتطوير التعليم العالي لابد وأن يؤدي إلى تنمية بحـــوث علميـــة علـــى أعلى مستوى[٣].

وتستطيع الجامعات ومؤسسات البحث العلمي من خلال البحوث تقديم حلـــول عمليـــة وعلميـــة للمشكلات والتحديات التي تواجه المجتمعات من خلال دورها في بناء رأس المال المعرفي ، وذلـــك من خلال إنتاج وتجديد المعارف العلمية ونشرها على نطاق واسع وتوظيفها فـــي توســـيع خيـــارات التنمية والتقدم . كما يجب أن تكون مشروعات البحث العلمي لها عائد اقتصادي واجتمـــاعي ، ممـــا يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين إنتاجية الاقتصاد القـــومي وتـــوفير توزيع أفضل لنواتج هذه المشروعات. ويمكن إعطاء أفضلية خاصة للبحـــوث التطبيقيـــة وتمويـــل البحوث العلمية الأساسية، دون إغفال للبحوث الاجتماعية .

ولعل أهم ملامح سياسات الاستثمار التي يجب إتباعها فـــي إدارة أمـــوال المـــنح والتبرعـــات للجامعات والمؤسسات البحثية تتمثل في التالي[٤]:

---

(3) على خليل إبراهيم التميمي ، " دور قطاع التشغيل ومنظمات المجتمع المدني في دعم مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني " ، منظمة العمل العربية ، مؤتمر مخططي التشغيل ، دبي ، ٦-٢٠٠٩/٧، ص ٢ .

أ) تحديد أهداف استثمارية لتلك الأموال تقي من أخطار التقلبات الاقتصادية وخسارتها.

ب) الموازنة بين الحاجة إلى الحفاظ على تلك الأموال ، والحاجة إلى تنميتها .

ج) مراقبة أداء أو نتائج الاستثمارات للحيلولة دون تكبد خسائر كبيرة .

د) تعديل السياسات الاستثمارية تبعاً لتغير الظروف السوقية والاقتصادية ، وتغير الاحتياجات الفعلية لأموال التبرعات والهبات .

هـ) تحديد حجم الإنفاق السنوي ونسبة العوائد من الاستثمار، وتعديلها في ضوء التغيرات السوقية والاقتصادية ، لضمان الاستثمار الأمثل لها .

وتتمثل سياسات الإنفاق المتبعة لأموال الهبات التعليمية في أن يكون الإنفاق في حدود الإيرادات المحققة، حتى لا يؤدي الإنفاق الزائد عن الإيرادات إلى إنفاق أصول أموال الهبات، على أن يستخدم جزء من الإيرادات لتغطية النفقات الجارية ، ويعاد استثمار الجزء الباقي لتنمية أصول تلك الأموال . ومن الملاحظ ارتفاع ميزانيات الإنفاق على البحوث والتنمية في الدول المتقدمة اقتصادياً أضعاف ما تنفقه الدول النامية ، ويعد ذلك سبباً رئيسياً في استمرار تقدمها حضارياً واقتصادياً. وهو ما يؤكد استمرار الدول المتقدمة اقتصادياً في الازدهار الفكري والإبداع في مجالات الآداب والعلوم وازدياد قدرتها على تنمية الصادرات ودفع معدلات النمو الاقتصادي المرتبط أساساً بالإنفاق على البحث العلمي(٥).

أما في الدول النامية – ومن بينها الدول الإسلامية والعربية – فنلاحظ قلة الاهتمام بالبحث العلمي وهو ما يفسر حالات ركود الفكر وتخلف المؤسسات التعليمية والبحثية وعدم القدرة على استخدام الموارد البشرية والاقتصادية المتاحة استخدماً كاملاً أو أمثلاً . وتظل طاقات ومؤسسات

---

(4) علاء الدين أحمد القوصي،" التفاعل بين القطاعات الإنتاجية والمؤسسات البحثية في الدول العربية، التحديات والمعوقات والمقترحات"، مرجع سابق، ص٢٤١.

(5) Benchmarking , 2008: Trends in Education Philanthropy ,Grantmakers for Education, Editor , 2008 , p3 .

المجتمع وموارده الاقتصادية المتاحة أو الفاعلة في شبه حالة سكون أو معطلة . وتصبح الدول النامية متلقية للفكر السائد في الدول المتقدمة ، وتستمر الفجوة التقنية بينها وبين الدول المتقدمة في حالة اتساع وتعتمد هذه الدول على المصنوعات الأجنبية والتقنيات المستوردة . وهو ما يؤدي بها إلى أن تكون في حالة تبعية تقنية واقتصادية للدول المتقدمة [٦] . وتُظهر التطورات المتتابعة في أنماط الحياة الاقتصادية والاجتماعية انعكاسها على أنماط الحياة المعيشية للإنسان في كل مكان على الأرض. ومع التطورات المتتابعة أصبحت هناك قائمة متزايدة من السلع والخدمات العامة ، والتي أصبحت مطلوبة لتحقيق الرفاه العام ولا يمكن الاستغناء عنها بالمفهوم النسبي للحضارة . ومن أمثلتها خدمات التعليم العالي والبحث العلمي وكل ما تحتاجه المؤسسات القائمة بها من سلع أو خدمات لتأدية مهامها التعليمية والبحثية على الوجه المطلوب. ومن ثم لم يعد التعليم العالي أو البحث العلمي نوع من الرفاهية الثقافية مما يقدر عليه أبناء الأغنياء أو النابغين من الناس الذين يجدون من ينفق عليهم . بل أصبح التعليم العالي والبحث العلمي من القضايا العامة التي تخص المجتمع ككل ويحتم ضرورة تحمل القادرين مسئولية القيام بها على مستوى المجتمع . ويتضح من بيانات البنك الدولي المنشورة في ٢٠١٠م والتي تغطى الفترة ٢٠٠٦م- ٢٠٠٩م أن نسبة المخصص للبحث العلمي تزيد عن ١% من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الأكثر تقدماً في العالم، بينما تقل في المتوسط عن نصف هذه النسبة (٠,٥%) في معظم الدول النامية ولا تذكر في عديد منها، وأن أعلى نسبة للإنفاق على البحث العلمي في ٢٠٠٨ على مستوى العالم في إسرائيل (٤,٨٦%)، يليها اليابان (٣,٤٤%) ، ويليها الولايات المتحدة الأمريكية (٢,٨٢%) . ومع ذلك تصبح الولايات المتحدة هي صاحبة أكبر حجم من الإنفاق حيث بلغ ناتجها القومي الإجمالي ١٤,٥٨٢,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار

(6) محيا زيتون ، " التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق" ، مركز المستقبل العربي ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٥ ،ص٢.

مقارناً باليابان ٥,٤٩٧,٨١٢,٥٦٨,٠٨٦ دولار وبإسرائيل ٢١٧,٣٣٤,١٦٩,٧٣٩ دولار [٧]. ويبين الشكل رقم (١) ترتيب الدول الصناعية حسب الإنفاق على البحث العلمي.

شكل رقم (١) (بليون دولار)

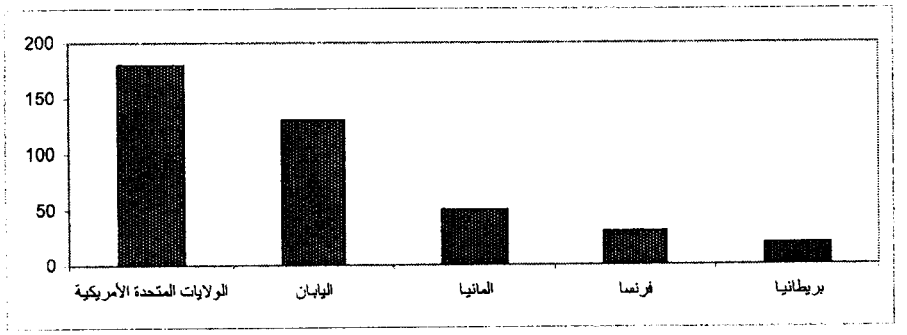

المصدر : تقرير البنك الدولي ٢٠١٠

وبالنسبة للدول العربية والإسلامية فإن موقفها متماثل مع عديد من الدول النامية ، من حيث انخفاض نسبة الإنفاق على البحث العلمي إلى مستويات متدنية أو بيانات غير كاملة أو غير متاحة وهي جميعاً مؤشرات لقلة الاهتمام . وأعلى نسبة للإنفاق على البحث العلمى للتنمية في تركيا (٠,٧٢%) ثم في ماليزيا (٠,٦٤%) يليها مصر (٠,٢٦% في ٢٠٠٦ و ٠,٢٣% في ٢٠٠٧) . في حين نجد انخفاضاً عن النسب الأخيرة في دول إسلامية غنية مثل المملكة العربية السعودية والكويت . بل أن من بين تلك الدول الغنية من لا يتوفر عنه أي بيانات دولية في هذا الصدد . والشكل رقم (٢) يوضح مقارنة ما بين الإنفاق على البحث العلمي في الدول العربية والمتوسط العالمي من إجمالي الناتج العام

(7) : أنظر تقرير البنك الدولي : http://data.worldbank.org/Indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS.

شكل رقم (٢)

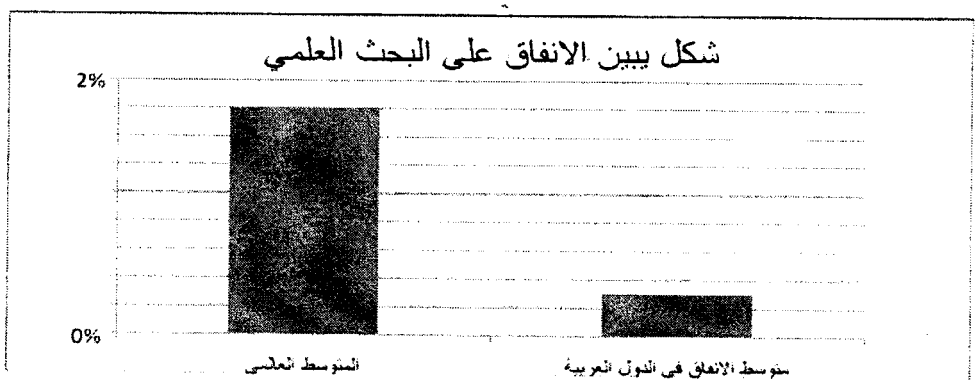

المصدر : تقرير البنك الدولي ٢٠١٠

أهم المصادر لتمويل التعليم العالي والبحث العلمي[٨]:

تعتبر الموارد الذاتية المستخلصة من ميزانيات الشركات الكبرى في الدول المتقدمة اقتصادياً من أهم مصادر تمويل البحث العلمي . وتعتمد هذه الشركات على أبحاثها الخاصة لتطوير منتجاتها أو لابتكار منتجات جديدة مما يؤدي لزيادة نصيبها في الأسواق وجنيها أرباح أكبر . فضلاً عن أن هذه الشركات لا ترغب غالباً في الاستدانة من أجل البحث والتنمية وأن بعضها بسبب عدم كفاية الموارد الاستثمارية المتاحة للبحث أو رغبة في الحد من المخاطرة تتجه إلى تكوين شراكات محدودة فيما بينها من أجل تمويل البحث وتنمية منتجاتها وإجراء الأبحاث عليها . وهناك بعض الشركات الكبرى في العالم الغربي (مثل شركة مايكروسوفت) تقدم منتجات مبتكرة معتمدة على أبحاثها الذي يستند على رأس المال المخاطر Venture Capital[٩]. وتعتبر الإعانات الحكومية والتبرعات الخاصة

(8) عبد الرحمن يسري ، " الأوقاف الإسلامية في مجال البحث العلمي : أهميته للتنمية والقضايا المتعلقة بتمويلها وكفاءة نشاطها " ، مؤتمر دور الأوقاف في دعم وتمويل التعليم العالي والبحث العلمي في البلدان الإسلامية ، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية ، الإسكندرية ، ٢٨-٢٩ سبتمبر ٢٠١١ ، ص ٦ .

(9) عادل بدر وآخرين ، " المجتمع المدني وسياسات الحوار حول التعليم للجميع في المنطقة العربية " ، دراسة مقدمة لمنظمة اليونسكو ، الأمم المتحدة ، نيويورك، ٢٠٠٨ ، ص ٤ .

مصدراً هاماً من مصادر تمويل مراكز التعليم والبحث العلمي في الجامعات وغيرها من المعاهد الأكاديمية في العالم الغربي ، ولكن نشاط البحث واستمراره في هذه المؤسسات الأكاديمية يعتمد بعد مرحلة التأسيس غالباً التمويل من الشركات والهيئات المستفيدة من الأبحاث . في حين تعتمد مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في الدول الاشتراكية أو التي تتميز بقطاع عام ضخم على الدعم الحكومي في تغطية نفقاتها العلمية والبحثية(١٠) .

مصادر تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الدول النامية (١١) :

يتسم الإنفاق على البحث العلمي في معظم الدول النامية بالضآلة الشديدة . ويمكن استثناء الصين والهند من هذا الاتجاه العام . وتشير البيانات عن الصين إلى أن مصدر الإنفاق الرئيسي على التعليم العالي والبحث العلمي من ميزانية الدولة حتى بداية القرن الحالي، ثم تغير النمط تدريجياً فأصبح ٦٥% منه يأتي من الشركات الصينية . وأن نسبة الإنفاق على التعليم العالي والبحث العلمي في الصين وصلت إلى ١,٦% في ٢٠٠٨. في حين أن ٧٠% من مصادر تمويل البحث في الهند مازال من الدولة(١٢).

ويمكن استخدام عدة ادوات لزيادة الموارد التمويلية للتعليم العالي والبحث العلمي عن طريق الأساليب الاتية:

الأول : تحديد أهم المصادر أو الفئات التي يمكن الاعتماد عليها في زيادة الموارد التمويلية للتعليم العالي والبحث العلمي .

---

(10) Suzanne Cherry & others , " Civil Society and the Governance of Basic Education " , The Canadian International Development Agency and the International Development Research Centre , October 2007 ,p5 .

(١١) عبد الرحمن يسري " الأوقاف الإسلامية في مجال البحث العلمي : أهميته للتنمية والقضايا المتعلقة بتمويلها وكفاءة نشاطها " مرجع سابق ، ص ٧

(12) Kevin Mattson , " Higher Education and Civil Society " , op.cit , p6 .

الثانى : تحديد الآليات الكفيلة بجمع الموارد التمويلية اللازمة من الجهات المختلفة المساهمة في هذا الشأن.

الثالث : إبراز الآليات التي يُعتمد عليها لحفظ وإدارة الموارد التمويلية وحمايتها من الاستخدام في غير الأهداف المعلنة أو إساءة استخدامها [١٣].

المصادر الممكنة لتمويل التعليم العالى والبحث العلمي بعيداً عن التمويل الحكومى [١٤] :

- **المصدر الأول** يعتبر الأفراد ذوي الدخول المرتفعة وأصحاب الثروات الضخمة المصدر التقليدي للتمويل . على الرغم من أن المنتمين إلى هذه الفئة قد لا يمثلون سوى نسبة ضئيلة في البلاد النامية ، ربما تقل عن ١% في حالات وتقترب من ٤-٥% من السكان في بعض البلدان . إلا أن عوامل الخير مازالت موجودة لدى هذه الفئة بدليل المساهمات المعروفة التي تأتي منها في أعمال خيرية ومساعدات إنسانية . ومن المناسب لهذا المصدر الحث على عمل الخير والحافز الأدبي مع بيان أهمية التبرعات والمنح العلمية لتقدم الأمم مع إعطائهم دوراً شرفياً في الإشراف على تلك الجامعات والمراكز البحثية .
- **المصدر الثاني** الشركات الكبرى ، وهو المصدر الأهم لتمويل البحث العلمي في جميع الاقتصادات التي تعتمد على السوق والقطاع الخاص . وتشير البيانات المتاحة [١٥] أن الشركات الكبرى في العالم المتقدم اقتصادياً هي التي تتولى القيام بالإنفاق المباشر على البحث والتنمية من ميزانياتها الخاصة . على الرغم من أن الشركات الكبرى في الدول النامية لم تتبع بعد هذا السلوك إلا استثناء وفي حالات محدودة في دول مثل تركيا وماليزيا . مع العلم بأن الدعوة

---

(13) عبد الرحمن يسري ، " الأوقاف الإسلامية في مجال البحث العلمي : أهميته للتنمية والقضايا المتعلقة بتمويلها وكفاءة نشاطها "، مرجع سابق ، ص ١٥.

:Leonard Porter Ayres : Seven Great Foundations John F.Kennedy School of Government, Harvard University , 2007 , p 5 .

(14) Leonard Porter Ayres : Seven Great Foundations John F.Kennedy School of Government , Ibid , p 6.

(15) أنظر مؤشرات البنك الدولي ٢٠١٠.

لإنشاء مصادر تمويلية للبحث العلمي من جانب هذه الشركات يمكنها من تطوير تقنياتها ورفع مستوى توزيع منتجاتها في الأسواق وابتكار منتجات جديدة وإمكانية غزو السوق العالمي وزيادة صادراتها[١٦]. إلا أننا مع ذلك لا يجب أن نتجاهل الشركات المتوسطة والصغيرة لما لها من مساهمة فعالة في معظم البلدان النامية (تتراوح بين ٤٠ -٦٠% من الناتج المحلي)[١٧] والدور الذى يمكن أن تقوم به مراكز البحث العلمى في تطوير تقنياتها والمواد المستخدمة فيها عن طريق استخدام خامات محلية أو طرق جديدة لتوفير الطاقة أو لتطوير السلع. ويمكن تنمية هذه الآلية عن طريق الصكوك التي يمكن أن تمول جهات البحث العلمي والجامعات، التي يتحدد بإصدارها هدف تنمية البحث العلمي والأعمال البحثية ، ويكون لها إصدار عام بفئات مختلفة تتناسب مع حجم الأعمال، ويسمح بتداولها في السوق تيسيراً لبعض الواهبين والمانحين الذين قد تتعسر أحوالهم المالية لسبب أو لآخر .

- **المصدر الثالث** يكمن في الأفراد ذوى الدخول المتوسطة حيث تمثل دخولهم مجتمعة نسبة لها أهميتها في الدخل القومي لكل بلد . وتبرز أهميته في أن فئة الطبقة المتوسطة الدخل تتميز بحركتها وتطلعاتها الاقتصادية والاجتماعية وبنسبة عالية من المتعلمين المؤهلين والتقنيين. ومن ثم فإن أفراد هذه الفئة سوف يتفاعلون فكرياً ويتعاملون عملياً كباحثين أو تقنيين مع المشروعات المخصصة للبحث العلمي . ويمكن تحفيزهم للتبرع عن طريق الصكوك التي يمكن أن تمول جهات البحث العلمي والجامعات والتي ينبغي إصدارها في هذه الحالة بفئات نقدية صغيرة أو متوسطة حتى يتمكن أكبر عدد ممكن من المساهمة في المشروع التبرعي لتلك الجهات .

---

(16) على خليل إبراهيم التميمي ، " دور قطاع التشغيل ومنظمات المجتمع المدني في دعم مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني " ، مرجع سابق ، ص ٦.

(17) Rapport Giving ,USA 2010 (www.aafrc.org)

- **المصدر الرابع** هي الجمعيات الأهلية التي تعتمد مواردها على المساهمات الخيرية بالإضافة إلى بعض الأنشطة التي تقوم بها وتخدم البحث العلمي. وفي حالات يتجمع لدى بعض الجمعيات الأهلية موارد ضخمة تزيد عن احتياجات نشاطها المعتاد يمكنها من مد يد المساعدة إلى المشروعات المخصصة للبحث العلمي. ويمكن حث تلك الجمعيات على المشاركة ليس فقط بالمال وإنما بالقوة البشرية من المتطوعين المؤهلة لأداء بعض الأعمال بشكل منظم .
- **المصدر الخامس** يتمثل فيما يتحقق من إيرادات صافية نتيجة استثمار وإدارة الأموال الموهوبة بنجاح وشفافية[١٨].

(18) عبد الرحمن يسري ، " الأوقاف الإسلامية في مجال البحث العلمي : أهميته للتنمية والقضايا المتعلقة بتمويلها وكفاءة نشاطها "، مرجع سابق ص١٧

المبحـــث الثانى

أبرز التجارب الدولية في دعم وتمويل التعليم العالى والبحث العلمى

تمثل الجامعات الغربية وبصفة خاصة الجامعات الأمريكية والبريطانية تجربة ثرية فـــي مجـــال تلقي الهبات والتبرعات وكيفية إدارتها، ويرجع التقدم الاقتصادي الهائل الذي تحقق فـــي الولايـــات المتحدة حتى أضحت القوة الرئيسية في العالم إلى الدور الذي لعبته ثقافة التبرع، وخروج المؤسسات الخيرية كأحد العناصر الجوهرية في بناء مشروع الولايات المتحدة الأمريكية. وقد نقل المهـــاجرين الأوربيين إلى أمريكا خصوصاً البريطانيين منهم الصيغة الأهلية بوصفها أفضل الصيغ القانونية التي تمكنهم من ممارسة عقائدهم بحرية، والابتعاد عن الاضطهاد الديني الذي كانوا يتعرضون إليه فـــي أوربا، وكذلك المساهمة في بناء الولايات المتحدة الأمريكية، لتصبح بعد ذلك الصيغ الأهليـــة أحـــد السمات المميزة للمجتمع الأمريكي حتى وصلت التبرعات عام ٢٠٠٩ م ما يزيد عـــن ٣٠٠ مليـــار دولار (أو ما يعادل ٢% من الناتج المحلي الإجمالي) [١٩]. ويبرز رسوخ ثقافة التبرع في المجتمع الأمريكي المعاصر والمشاركة المجتمعية والأهلية الدور الحيوي الذي لعبته الدولة عن طريق توفير بيئة تشريعية وقانونية ملائمة لهذه الثقافة ومشجعة لها، من خلال توجهها الاستراتيجي في دعم فعالية المجتمع المدني بكونه الأداة الرئيسية للوصول إلى مشاركة حقيقية للمواطن فـــي تقريـــر مـــستقبل مجتمعه. وتحرص المؤسسات الأمريكية على تشجيع الأفراد على التبـــرع والمـــشاركة المجتمعيـــة باعتبارها قيمة مجتمعية مهمة عن طريق الإعفاءات الضريبية للمؤسسات الخيرية وكقيمة ذاتية مبنية على العوامل الدينية والأخلاقية.

---

(19) Rapport Giving ,USA 2010 (www.aafrc.org) , op.cit

وعن طريق تحمل المؤسسات الاقتصادية مسئولية اجتماعية تستدعي مشاركة هذه المؤسسات في العمل الاجتماعي ومنها التبرع لصالح المشروعات العلمية وذلك ممـــا يجعـــل الولايـــات المتحـــدة الأمريكية "القوة الرئيسية للتبرع في العالم "[٢٠].

وبذلك أصبحت المشاركة المجتمعية والأهلية جزءاً أساسياً من تمويل العمليـــة التعليميـــة فـــي الولايات المتحدة الأمريكية من خلال دمجه ضمن استراتيجيات الجامعـــات والمؤســـسات العلميـــة البحثية. ومن ثم فقد اعتمدت هذه الجامعات في تمويلها على المشاركة المجتمعية والجهود الأهلية منذ نشأتها لتمويلها بشكل أساسي ولا تزال . وتعد جامعة هارفارد مثالاً جيداً لدور المجتمع الأهلي فـــي بناء صرح التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية منذ تأسيسها سنة ١٦٣٦ من خلال الكتـــب والإعانات المادية التي قدمها جون هارفارد آنذاك [٢١] وذلك على نحو ما سوف نرى . ويعتمد العمل الخيري في الغرب بشكل أساسي على الاستفادة من التطورات الحاصلة على الفكر الإداري ودخول الفكر الاستراتيجي كمعطى أساسي للأعمال الخيرية التي أخذت طابعاً مؤسساتياً ، بعيداً عن العفوية والارتجالية ، لتجعلها مدخلاً أساسياً من مداخل التطوير الاجتماعي والاقتصادي . ويبين الشكل رقم (٣) نسبة مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الإنفاق على البحث العلمي فى الدول المتقدمة علمياً .

شكل رقم (٣)

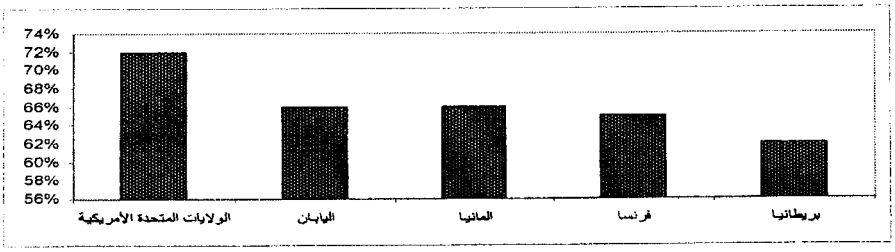

المصدر : تقرير البنك الدولي

(20) Pierre Buhler , Paul C. Light, & francis Charhon , " L'economie du don aux Etats-Unis , Une Source d'inspiration Pour la France?" en , L'economie du don et la PhilanThropie aux Etats- Unis et en France : analyse comparee , Center Francais sur les Etats-Unis, IFRI, Paris , 2003 , p6 .

(21) http://news.harvard.edu/gazette/ story

وتشير الإحصائيات إلى أن ما يزيد عن خمس المنح التي تقدمها المؤسسات الخيرية المانحة في الولايات المتحدة الأمريكية تذهب إلى المؤسسات ذات العلاقة المباشرة بالعملية التعليمية (جامعات ، معاهد، مدارس ، مراكز البحث والتدريب والتطوير) وإذا ما أضفنا المنح المرتبطة بتشجيع التطوير التكنولوجي العلمي ، فإن هذه النسبة تصل إلى ما يقارب الثلث من مجمل المنح التي تقدمها هذه المؤسسات . وتظهر هذه الأرقام ثقافة التبرع عند الأفراد الذين يوجهون سنوياً بما يعادل ٧٥% من تبرعاتهم إلى التعليم[٢٢]. وفي استطلاع أجرى سنة ٢٠٠٨ قامت به مؤسسة "المانحون للتعليم" (Grant maker For Education) تبين أن مؤسسات النفع الاجتماعي الخاصة تؤمن ٧٨% من مجمل المنح المقدمة لقطاع التعليم بينما تساهم مؤسسات النفع الاجتماعي العامة بـ ١٨% [٢٣] . ومن استعراض تجارب الجامعات الأمريكية التي نشأت من خلال المنح والهبات. نجد أن القرنين السابع والثامن عشر شهدا ولادة عدد من الجامعات الأمريكية التي أصبحت تعد من أكبر وأهم الجامعات العالمية . منها جامعة يالYale University سنة ١٧٠١م ، وجامعة دارموث Dartmouth University سنة ١٧٦٩ م ، ثم تواصل إنشاء المزيد من الجامعات خلال القرنين التاسع عشر ثم العشرون مثل جامعة فندربلت Vanderbilt University سنة ١٨٧٠ م ، وجامعة ستاندفورد Stanford University سنة ١٨٩١ م ، وجامعة كارنيجي Carnegie Mellon University سنة ١٩٠٠ ، وجامعة روكفلر Rockefeller University سنة ١٩٠١ م [٢٤]. وما يجمع هذه الجامعات هو أنها تحمل اسم منشأها والمتبرع الرئيسي لها ، اعترافاً بدوره في تأسيسها وانطلاقتها العلمية ، ومعظم هذه الجامعات اعتمدت منذ نشأتها ولا تزال على المنح والهبات لتمويلها بشكل

---

(22) : طارق عبد الله ، "هارفارد وأخواتها" دلالات الوقف التعليمي في الولايات المتحدة الأمريكية" ، مجلة أوقاف، الأمانة العامة للأوقاف ، الكويت ، العدد ٢٠ ، مايو ٢٠٠١ ، ص ٩.

(23) Rapport Giving USA 2010 (www.aafrc.org)

(24) Pierre Buhler , Paul C. Light, Francis Charhon , " L'economie du don aux Etats-Unis , Une Source d'inspiration Pour la France?" , op.cit , p7

أساسي ، ولهذا فهي من الناحية القانونية ضمن المؤسسات اللانفعية ، ويمكن أن نطلق عليها صفة الجامعات ذي الطابع الأهلي كجزء من قطاع التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية . وهذه النماذج تؤكد العلاقة الوثيقة التي نشأت في الولايات المتحدة الأمريكية بين المجتمع الأهلي والنظام التعليمي لتمتد مع تطورها التاريخي إلى كل مكونات البناء التعليمي مثل مراكز البحوث والتدريب والتطوير. ولقد أصبح في الولايات المتحدة الأمريكية تقليداً يقضي بأن يصبح التبرع مصدراً رئيسياً في مجال التعليم العالي والبحث العلمي ، وأصبحت كل الجامعات الأمريكية تقريباً تسير عليه [٢٥]. وذلك من خلال العلاقة بين ثقافة التبرع من ناحية ، والميادين الأكاديمية والبرامج البحثية من ناحية ثانية، بحيث لا يمكن أن نتصور البنية التحتية العلمية في الولايات المتحدة الأمريكية بدون التبرع . ولهذا تحاول كل الجامعات الأمريكية بما فيها الحكومية ، في تطوير مؤسساتها من خلال التبرع وطرح برامج أكاديمية جديدة بغرض تمويلها من التبرعات بشكل عام .

الأساليب التي تتبعها الجامعات في الدعوة للتبرع :

المتتبع لعمل الجامعات الغربية يجد أن الاستيراتيجية التي تتوخاها في تطوير أساليب إدارة أموال التبرعات والهبات التي لديها لا تخلو من هيئة مختصة في إدارة تلك الأموال وتنميتها، والتأكد من صرف ريع لأعيانها في مصارفها المحددة . ومن جهة أخرى ، تتلازم استراتيجيات الدعوة للتبرع عند هذه الجامعات مع سياسات استثمارية تشرف عليها إدارات اقتصادية متخصصة . مثل جامعة هارفارد التي عهدت هذه المسئولية إلى The Harvard Management Company التي تعمل بشكل مستقل وتتحدد مهامها في الاستثمار الأمثل لأموال الهبات مع المحافظة على قيمة الأصول . وتتمثل أهم الأساليب المتخذة من الجامعات الغربية للدعوة للتبرع في ثلاث مسارات هي[٢٦]:

(25) Harvard University Fact Book 2009 -10 , Harvard University News Office , 2010 , p 14 .

(26) Keller Morton and Phyllis Keller , " Making Harvard Modern : The Rise of America's University " , Oxford University Press, Oxford , New York , , 2001 , p5 .

أ – النهوض بالعملية التعليمية والبحثية :

تقوم المؤسسات التعليمية الأمريكية بوضع معايير ومؤشرات أكاديمية وبحثية من قبيل عدد البحوث والمنشورات العلمية التي تصدر من الجامعات وكذلك حصول أعضاء هيئة التدريس على جوائز علمية وعالمية مرموقة مثل جوائز نوبل ، إضافة إلى الكفاءة الإدارية ونوعية البرامج التعليمية واستقطاب أفضل الكفاءات التدريسية والبحثية . ويتم اعتماد هذه المؤشرات في تحديد التصنيف السنوي للجامعات الأمريكية. ويتمثل الهدف الرئيسي لهذه الجامعات في الحصول على مؤشرات متقدمة من قبل المؤسسات التعليمية الأمريكية وتقديم خدمات تعليمية راقية للطلاب ، لما يمثله النجاح في تحقيق هذا الهدف لإقناع المتبرعين للانخراط في دعم أموالها . لذلك جاء اهتمام هذه الجامعات بتطوير البرامج الأكاديمية وطرحها على المتبرعين . ولعل من أشهر هذه البرامج "الكراسي الوقفية" (Endowed Chairs) والتي تقترب ميزانيتها من ٥٠٠ ألف دولار للكرسي العلمي الواحد وتعتبر نوع من التميز العلمي بما توفره من إمكانيات تدريسية وبحثية عالية . ولا تخلو جامعة أمريكية من عدد كبير من هذه الكراسى حيث تستقطب هذه الجامعات التبرعات لتدريس برامج أكاديمية متخصصة[٢٧]. فعلى سبيل المثال رصدت جامعة كولومبيا Columbia University ٢٠٠ مليون دولار من التبرعات التي حصلت عليها سنة ٢٠٠٩ م لإنشاء ١٠٠ كرسي علمي بمبلغ تقريبي ٧٥٠ ألف دولار للكرسي الواحد. أما جامعة هارفارد فيوجد بها ٣٠٠ كرسي علمي حالياً أنشأت ٩٠ منها منذ ١٩٥٩ . وتعمل الجامعات الحكومية الأمريكية على تفعيل هذه البرامج وتأسيس كراسي وقفية ، فجامعة مينوسوتا University of Minnesota تسعى إلى إنشاء عشرين كرسياً وقفياً . وجامعة ويسكونسين Wisconsin University أسست ٦٤ كرسياً علمياً وتسعى في خطتها

(27)Target Analysis April 2010, Index of Higher Education Fundraising Performance . www.blackbaud.com/targetanalytics,. p 6.

المستقبلية لإنشاء عشرات الكراسي الجديدة[٢٨]. وبالإضافة إلى التبرعات من المجتمع الأمريكي تحاول الجامعات الأمريكية أن تمول العديد من الكراسي العلمية من متبرعين أجانب بما في ذلك من العالمين العربي والإسلامي حيث أنشأت العديد من الكراسي ذات العلاقة بالإسلام سواء من النواحي التاريخية أو المعاصرة . مثل تأسيس جامعة هارفارد لأول كرسي للدراسات العربية ، وفي سنة ١٩٦٠م ساهمت مؤسسة أغا خان في إنشاء " برنامج العمارة الإسلامية " Aga Khan Program for Islamic Architecture ، وفي سنة ٢٠٠٥م ، تبرع الأمير الوليد بن طلال لإنشاء " برنامج الدراسات الإسلامية" Prince Alawaleed Bin Talal Islamic Studies Program الذى يضم أربعة كراسي لتدريس التاريخ والثقافة الإسلامية[٢٩].

ب – استخدام مختصين في الاقتصاد والمالية والإعلام :

تعتمد الجامعات الأمريكية في استثمار أموال التبرعات وإيجاد سبل جديدة لجمعها على خبرات اقتصادية ومالية وإعلامية . وتطبق أغلب الجامعات الأمريكية خططاً دورية لجمع تبرعات جديدة كل عام. وتقوم تلك الجامعات بتكوين مؤسسات وهيئات تعمل على دراسة وتقييم مسألة التبرع لصالح الجامعات من خلال إنشاء "مؤشر جمع التبرعات للتعليم العالي" (Index of Higher Education Fundraising Performance) الذي يضم ٦٦ جامعة أهلية وحكومية من بينها كبرى الجامعات الأمريكية . ويتم تحليل هذا المؤشر بشكل دوري ورصد توجهات التبرعات لصالح التعليم العالي والبحث العلمي (٣٠)، وتعتمد الجامعات على إبراز النجاحات التي تم تحقيقها والإعلان سنوياً عن التبرعات الجديدة. وتحصل الجامعات الأمريكية على مبالغ كبيرة من التبرعات فقد حصلت جامعة

---

(28) Target Analysis , April 2010 Index of Higher Education Fundraising Performance , Ibid. p 7

(29) فارس مسدور ، " الفجوة التقنية وآثارها الاقتصادية في الدول الإسلامية " ، المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الإسلامي ، كلية الشريعة ، جامعة أم القرى، المدينة المنورة ، ٢٠٠٥ ، ص ٣ .

(30) طارق عبد الله ، "هارفارد وأخواتها" دلالات الوقف التعليمي في الولايات المتحدة الأمريكية" ، مرجع سابق ، ص ٥ .

نيويورك سنة ١٩٩٤ م على تبرع بقيمة ٥٠٠ مليون دولار ، وحصلت جامعة فندربيلت (Vanderbilt University) سنة ١٩٩٩م على مبلغ ٣٤٠ مليون دولار. وتحصل الجامعات الكبرى على تبرعات ضخمة . فقد استطاعت جامعة هارفارد أن تجمع ٢,١ مليار دولار خلال خمس سنوات (١٩٩٤ م – ١٩٩٩ م). وكذلك جامعة برنستون (Princeton University) جمعت ١,٤ مليار دولار ما بين (١٩٩٥ م و ٢٠٠٠ م) ، أما جامعة كولومبيا (Columbia University) فقد جمعت خلال عشر سنوات بين ١٩٩٠ م و ٢٠٠٠ م مبلغ ٢,٧٥ مليار دولار. وحصلت جامعة جون هوبكينز (Johns Hopkins University) على مبلغ ١,٨ مليار دولار خلال ست سنوات (٢٠٠١ م – ٢٠٠٧ م) [٣١].

جـ – ترسيخ دعائم الثقة بين المتبرعين والمستفيدين :

تقوم الجهات المختصة باستثمار وتوزيع العوائد من التبرعات والهبات وفق قوانين محددة تحرص على الابتعاد عن تداخل المصالح وتقديم تقارير سنوية لدعم روح الثقة بين المتبرعين والجامعة . ويتم سنوياً الإعلان عن المتبرعين الجدد وإبراز الإنجازات في مجالات جمع التبرعات الجديدة أو صرف المنح . وتخضع الجامعات الأمريكية إلى مراقبة داخلية كما تشدد الأجهزة الضريبية رقابتها على هذه الجامعات التي تستفيد من الإعفاءات الضريبية . وتقوم معظم الجامعات الأمريكية بنشر بياناتها ومؤشراتها المالية على مواقعها الإلكترونية وجعلها متاحة للكافة[٣٢].

---

(31) طارق عبد الله ، "هارفارد وأخواتها" دلالات الوقف التعليمي في الولايات المتحدة الأمريكية" ، المرجع سابق ، ص ٥ .

(32) Andrew Rich & Think Tanks , " Public Policy , and the Politics of Expertise " , Cambridge University Press , New Erudition , 2005 , p 3 .

أبرز التجارب الدولية :

(١) جامعة هارفارد [٣٣] Harvard University:

تعد جامعة هارفارد التي أنشأت في كمبريدج في القرن السابع عشر ، من أكبر وأعرق الجامعات الأمريكية والدولية وحقق التبرع فيها منجزات علمية كبيرة خدمت الإنسانية ، وتبلغ القيمة السوقية للأموال المخصصة لها عن طريق التبرع حالياً ما يزيد عن ٢٧,٤ مليار دولار ، ويبلغ معدل العائد على استثمار تلك الأموال حوالي ١١% . وتعد تخصصاتها الأكاديمية في إدارة الأعمال والقانون والطب والتعليم والهندسة من أعلى المستويات العالمية ، ويدرس في هذه الجامعة نحو عشرين ألف طالب ويقوم بالتدريس لهم وبالإشراف على البحث العلمي فيها نحو ألفي عضو هيئة تدريس [٣٤] .

ولقد قامت جامعة هارفارد بتأسيس شركة لإدارة أصولها من أموال التبرعات عام ١٩٧٤ ولها هدف وحيد هو دعم الجامعة عن طريق استثمار وتطوير الموارد المالية في الأجل الطويل لتطوير الأهداف التعليمية والبحثية للجامعة . وتتبع هذه الشركة استراتيجية استثمارية تعتمد على استثمار متنوع المخاطر والعوائد ، ويقوم على إدارتها نخبة من أفضل الكفاءات البشرية في مجال إدارة المحافظ الاستثمارية . وتستخدم الجامعة عوائد هذه الاستثمارات في دعم البرامج الأكاديمية وتقديم المساعدات المالية للطلاب وتمويل البحوث العلمية . وقد تمكنت إدارة الاستثمار التابعة للجامعة من تحقيق معدل نمو سنوي مقداره ١٥,٩% في إيرادات استثمار أموال الجامعة خلال العقد الماضي ، كما بلغ العائد السنوي المتوسط على الاستثمار حوالي ١١,٩% على مدى العشرين سنة الأخيرة . ويحصل ٦٠% من طلبة البكالوريوس على منح تعليمية ، وصلت في ٢٠١٠م إلى ١٥٨ مليون

(33 http://news.harvard.edu/gazette/ story

(34) المرسي حجازي ، "الأوقاف والتعليم الجامعي والبحث العلمي – تجارب ودروس مستفادة" مؤتمر دور الأوقاف في دعم وتمويل التعليم العالي والبحث العلمي في البلدان الإسلامية ، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية ، الإسكندرية ، ٢٨ – ٢٩ سبتمبر ٢٠١١، ص٢٨.

: Harvard University Fact Book 2009 -10 , op.cit , p 4

دولار، ونتيجة للمنح الدراسية والجوائز المقدمة للطلاب من الجامعة أصبح حوالي ثلثا طلاب الدراسات العليا يتعلمون بالمجان [٣٥] .

ولقد مكن المجتمع المدني ومشاركته في العملية التعليمية للجامعة من بناء قدراتها المالية والإدارية ، فضلاً عن تنوع طرق تمويل برامجها بحيث أصبحت لا تقف عند حدود التبرع فقط وإنما نجحت في تغطية جانب مهم من نفقاتها من خلال الدخول التي تحصل عليها مقابل ما تقدمه من خدمات تعليمية وأكاديمية كعائد العقود على المشروعات البحثية الكبري ورسوم التسجيل العالية[٣٦].

(٢) جامعة جون هوبكنز Johns Hopkins University:

قامت جامعة جون هوبكنز بإنشاء مركزاً متخصصاً في قضايا التطوع وهو " مركز دراسات المجتمع المدني " (The Center for Civil Society Studies) التابع لمعهد الدراسات السياسية بالجامعة (Institute for Policy Studies) . ويعد هذا المركز مما تتميز به جامعة جونز هوبكنز التي وضعت من ضمن إستراتيجيتها التعليمية والبحثية ظاهرة العمل التطوعي كظاهرة اجتماعية ، والدور الذي تلعبه الجمعيات الخيرية وجمعيات النفع العام في المجتمعات الحديثة ، وذلك بهدف تقوية هذا الدور وتمكين هذه المؤسسات من المساهمة الفعالة في تنمية شعوبها . وتقدم الجامعة سبل تعليمية وبرامج لها الصبغة التدريبية لكوادر المنظمات الأهلية من خلال التشديد على أهمية "بناء القدرات" (Capacity Building) التي تعني تدريبها على التطوير الإداري والبناء المؤسسي ، وعلى ممارسة أدوار تنمي سبل استقطاب أعضاء جدد ، وكتابة وإعداد المشروعات ، والإدارة المالية ، وتطوير أساليب إدارتها وتنظيمها الهيكلي . وفي شكل آخر يقوم " مركز دراسات المجتمع المدني" برامج بحثية منها مشروع "الدراسة المقارنة للقطاع غير الهادف للربح" الذي انطلق في سنة ١٩٩٠[٣٧].

---

(35) http://news.harvard.edu/gazette/ story

(36) المرسي حجازي ، "الأوقاف والتعليم الجامعي والبحث العلمي – تجارب ودروس مستفادة" ، مرجع سابق ، ص ٢٩.

(37) Pierre Buhler , Paul C. Light &Francis Charhon , " L'economie du don aux Etats-Unis , Une Source d'inspiration Pour la France?" , op.cit , p 10

(٣) جامعة أنديانا :

تتميز جامعة إنديانا بتركيزها الشديد على البرامج الأكاديمية حيث توفر ٣٥ برنامجاً مرتبط بالعمل التطوعي لطلبة البكالوريوس ، وتمنح درجتي الماجستير والدكتوراه في المجالات التى تهتم "بالأعمال الخيرية". فضلاً عن ذلك أسست الجامعة مركز الأعمال الخيرية . الذى يهتم بتشجيع إنتاج ونشر البحوث العلمية حول التطوع والعمل الخيرى [٣٨] .

ومما سبق يتضح اهتمام الجامعات الأمريكية بموضوع العمل الخيري ، وهو ما نلاحظه من الدرجة العالية في التنسيق بينها وبين مراكز البحث والمؤسسات الخيرية المانحة . ولعل من أهم ثمار هذا التنسيق الاهتمام الشديد بالكوادر العلمية من خلال الوصول إلى كل الأكاديميين المهتمين بهذا الحقل ، وإصدار نشرات علمية محكمة متخصصة في التبرع والعمل التطوعي ، وبناء شبكة من العلاقات مع أكبر عدد من العلماء من مختلف التخصصات ودفعهم للمزيد من الاهتمام العلمي بهذه الموضوعات . ونجحت في خلق بيئة علمية جادة ورصينة أسست لمعرفة أكاديمية حول القطاع التطوعي، واستفادت من التراكمات التي حصلت في عقود قليلة لتكوين بيئة علمية أكاديمية أتاحت تخريج كوادر متخصصة أخذت على عاتقها تسيير الحركة الاجتماعية لا يمكن للولايات المتحدة التخلي عنها . ولقد بينت تجربة الجامعات الأمريكية بأن المساندة العلمية للعمل التطوعي بشكل عام ولقضايا التبرع بشكل خاص مع المساندة والإشراف الحكومي، يعد ضمانة كبرى للجامعات ذاتها سواء من حيث تثبيت مصداقيتها أو من حيث بناء معرفة علمية .

---

(38) Target Analysis , Index of Higher Education Fundraising Performance. www.blackbaud.com/targetanalytics April 2010

(٤) جامعة يورك البريطانية وتجربة الترست :

خرجت الجامعات الأوربية من ثنايا التحولات التي شهدتها القارة العجوز منذ عصر النهضة حتى نهاية القرن التاسع عشر . وقد تزامنت هذه التحولات مع حركة اجتماعية نادت بتثبيت جملة من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويأتي على رأسها التعليم ، عن طريق تكريس الدور المركزي للدولة في بناء وإدارة كل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية .

وعلى ذلك لعبت الدولة الدور الأساسي في تأسيس الجامعات البريطانية والفرنسية والألمانية . إلا أن هذا الاتجاه بدأ يشهد منذ نهاية السبعينات من القرن الماضي أزمات انعكست على المؤسسات التي كانت ترعاها الدولة . مما أدى إلى العديد من الصعاب والعقبات التمويلية للتعليم الحكومي في أوربا وفي مختلف دول العالم .

وبدأ نقد اعتبار التعليم "سلعة عامة" (Public good) يجب أن تتكفل بها الدولة بالضرورة . ولهذه الأسباب مجتمعة شهدت العديد من دول العالم نمواً ملفتاً للمؤسسات الجامعية النفعية أو الخاصة مع نهاية الثمانينات من القرن الماضي[٣٩].

ولقد قامت مؤسسات تسمى مؤسسات الترست Trust بجانب مؤسسات المجتمع المدني في المجتمعات الغربية للقيام بدور متزايد الأهمية في النهضة العلمية ، وأدى انخراطها في الحركة العلمية وتطوير فرق العمل البحثي والعلمي في الجامعات بالتعاون مع مؤسسات المجتمع عموماً ، إلى أن تقوم تلك المؤسسات بالدور التمويلي لهذه الأبحاث .

ولقد أسهمت المؤسسات الخيرية المعروفة بـــ Foundation ومؤسسة الائتمان الخيري المعروفة بـــ الترست Trust في تمويل أعداد كبيرة من الأبحاث العلمية وتطوير فرق البحث العلمي

---

(39) Sading Hamad , " Types of Aliased and Trust" , Seminar, (awagf) in Europe , York University , Birmingham , United Kingdom , 2010 , p 8 .

الجامعي وتقديم منحاً للدارسين ، فضلاً عن إسهامها في توفير العديد من الخدمات التعليمية والبحثية عن طريق جهود وإسهامات الأفراد التطوعية .

فالتوسع في قبول الأعداد المتزايدة من الطلاب والاهتمام بتطوير مناهج وأدوات البحث العلمي وتطوير آليات البحث العلمي الاجتماعي ، أوجد الحاجة للدعم المالي وتزامن ذلك مع تقلص الدعم الحكومي للمؤسسات التعليمية واقتصاره على مجالات ذات صلة مباشرة بالاهتمامات الحكومية والمؤسسية المباشرة [٤٠].

وقد تصدت مؤسسات الائتمان الخيري المعروفة بالترست بفضل ما لديها من آليات فنية وقانونية مُحكمة وراسخة ، لدعم العملية التمويلية وتطوير فرق البحث العلمي . حيث قامت بتوفير الدعم المالي للجامعات وفرق البحث العلمي .

الترست Trust [٤١]:

تدور فكرة الترست Trust حول تخصيص أموال يتحول بعضها إلى أصول غير منقولة أو حافظة قيم منقولة أو غير منقولة تدر عائداً وبعضها سيولة معدة للاستثمار مع تحديد المستفيد أو المستفيدين أو جهات أخرى غير هادفة للربح للصرف عليها من إيرادات الترست ومنها :

- الترست الاستثماري Investment Trust .
- الترست الخيري Charitable Trust .
- الترست الخيري الاستثماري Investment Charitable Trust

وتأخذ أشكالاً استثمارية بحسب الهدف من الترست وطريقة إدارته ، وهي معروفة في انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية ، وقد تتخذ صورة استثمار أو مال أو صندوق مشترك ، وهي معروفة في ألمانيا وفرنسا .

---

(40) Sading Hamad , " Types of Aliased and Trust" , Ibid , p 9.

(41) this idea from, Sading Hamad , " Types of Aliased and Trust" , Ibid , p 10-11

وقد يتخذ المشروع شكل شركة استثمار ذات رأسمال متغير، وهي صورة معروفة في فرنسا وانجلترا والولايات المتحدة الأمريكية . وقد تأخذ صورة تعاونيات القيم المنقولة وغير المنقولة هي ليست شيوعاً وليست بشركة وهو نظام معروف في القانون الفرنسي ، وقد يتخذ المشروع صورة عقد الوديعة أو الوكالة وهي نظم معروفة في القوانين البلجيكية أو السويسرية والألمانية .

ويمكن أن يكون الترست في شكل شركة مفتوحة، أو تحويله إلى أسهم وطرحه للاكتتاب العام، أو في شكل صكوك من أجل إعادة استثمارها ليتم توزيع عوائدها على الجهة منشئة الترست.

وتقوم مؤسسة الترست الخيرية الخاصة بالجامعات بتقديم العديد من الخدمات المالية في سبيل استثمار أموال الترست ومنها [٤٢] :

١- الائتمان والقروض الشخصية :

في سبيل إيجاد حل لأصحاب الدخول المنخفضة من الطلاب والباحثين في حال الحصول على قروض، تقوم إدارة الترست بالجامعة بمنح القروض للأشخاص ذوي الدخول المنخفضة على النحو التالي:

- ❖ الحصول على قروض صغيرة ، غير مضمونة ثابتة الأجل لتمويل دراستهم الجامعية .
- ❖ الحصول على الائتمان بسرعة دون إجراءات معقدة .
- ❖ السداد الأسبوعي في حدود القدرة بدون رسوم .
- ❖ ترتيبات الدفع الآلي مثل الخصم من الفوائد أو الزيارة المنزلية من قبل محصل من الترست .
- ❖ وجود فرص تأخير السداد أو إعادة جدولة القروض بدون تحمل رسوم إضافية إذا وقعت مشاكل مالية مؤقتة للمقترض .

---

(42) Frederic Attal , Jean Garrigues & Thierry Kouame , "Les Universities en Europe du XIIIeme Siecle " , a Nos Jours Publications De La Sorbonne Homme Et Societe , Numero 31 , Paris , France, 2005 , p 7-9 .

٢- تمويل المشروعات العلمية الصغيرة :

يتم تمويل المشاريع العلمية الصغيرة على وجهين : الأول هو الحصول على تمويل الأعمال الموجودة أصلاً ، والثاني الحصول على تمويل أعمال جديدة . وقد وفر الترست الخيرى الجامعي بالتعاون مع شركاء آخريين الدعم المالي اللازم للمشروعات العلمية الصغيرة لذوى الدخل المحدود الملتحقين بالجامعة من الطلاب والباحثين .

٣- التأمين :

يوفر الترست الخيري تأمين دفع الأقساط الجامعية لبعض ذوي الدخل المحدود من الطلاب والباحثين الذين التحقوا بالجامعات والمؤسسات البحثية التابعة لها نظراً لما يكتنف تلك الأقساط من مخاطر الإعسار وعدم السداد .

٤- المعلومات والاستشارة المالية :

يوفر الترست الطلابي الخيري التابع للجامعة المهارات الأساسية للطلاب في مجال المشورة المالية ، ويتم تشجيع بناء ثقافة للادخار وتكوين الأصول لتوفير شبكة للسلامة الشخصية في مجتمع طلابي ملئ بالمخاطر المالية الناجمة عن عدم القدرة على مواصلة الدراسة والبحث العلمي بسبب الإعسار المالي .

ويوفر الترست الخيري الحلول الناجحة لحل المشكلات في دعم الطلاب وتمكينهم من مواصلة دراستهم الجامعية وأبحاثهم العلمية بأمان[٤٣].

(43) Frederic Attal , Jean Garrigues & Thierry Kouame , "Les Universities en Europe du XIIIeme Siecle , Ibid p , 11

المبحث الثالث

تجربة التبرع والوقف في العالم الإسلامي والعربي

عرفت الأمة الإسلامية منذ عصور نهضتها مساهمة المجتمع الأهلي في دعم الجامعات والمكتبات والكتب والتي أدت إلى النهضة العلمية والثقافية في الأمة العربية والإسلامية ، وكان الوقف من أهم المصادر التمويلية في دعم الأبحاث العلمية وتشجيع الباحثين المسلمين لهذه المرحلة [٤٤] . وقد كانت هجرة طلبة العلم تتم غالباً من الأرياف والقرى إلى المراكز المدنية والتعليمية ، مثل الكوفة وبغداد والقيروان والقاهرة وغيرها حيث النهضة العلمية القوية ، ومما ساعدهم على تلقى العلم تخصيص عوائد وريع الأوقاف لطلبة العلم ، فيذكر بن خلدون في ٨٠٨ هـ عن وجود الإعانة لطالب العلم بالجراية من الأوقاف . كما يذكر ابن بطوطة عام ٧٧٩ هـ أنه خلال ترحاله وسيره في بلاد الشام والعراق أن العشرات من المدارس كانت قائمة على أموال الوقف ، وأن الأموال الموقوفة قد فاضت على الطلبة المنتسبين . ومع تزايد حجم الأوقاف التعليمية في الدولة الإسلامية ومع تسابق المحسنين الواهبين على جذب الطلاب إلى مراكزهم الوقفية التعليمية ، بدأت تصرف إلى المدرسين رواتب نظير عملهم ، بل كان الأمر يصل بهم إلى تحصيل مواقع مميزة عند السلطان ، كما حدث مع الجويني ٤٧٨ هـ والغزالي ٥٠٥ هـ وغيرهما من العلماء ، مع تخصيص ميزانية للنفقات التي يتكبدها المدرس خلال تنقله وسفره، وتخصيص ملابس خاصة لهم [٤٥] . ومع ارتقاء حضارة المسلمين وتطور علومهم الشرعية والتطبيقية ، نمت مؤسساتهم الوقفية التعليمية ، فانتهى الأمر لتنقلب دور المدارس وبيوت إيواء العلماء إلى جامعات وبصفة خاصة في مراكز الحضارة الإسلامية في دمشق وبغداد والحجاز ومصر ومكة المكرمة والمدينة المنورة ، وكانت المدرسة

---

(44) فارس مسرور ، " الفجوة التقنية وآثارها الاقتصادية في الدول الإسلامية " ، مرجع سابق ، ص ٤ .

(45) المرسي حجازي ، "الأوقاف والتعليم الجامعي والبحث العلمي – تجارب ودروس مستفادة" ، مرجع سابق ، ص ٣ .

المستنصرية التي أقيمت عام ٦٣١ هـ أول من أخذت طابع المؤسسة الجامعية الإسلامية القائمة على مال الوقف ، حيث تدرس بها العلوم الشرعية والطبيعية والرياضيات وغير ذلك من العلوم . وفي مصر بنيت مدارس شرعية وقفية – قريبة من النظام الجامعي – مثل المدرسة الصالحية ، أقامها الملك الصالح نجم الدين أيوب سنة ٦٤١ هـ ، وهي أول مدرسة تدرس المذاهب الأربعة ، وبنيت فيها كذلك مدارس للعلوم التطبيقية والطبية ، مثل مدرسة المنصورية التى أنشأها المنصور بن قلاوون عام ٦٨٣ هـ ، وأوقف عليها الكثير من الحوانيت والأطيان ، ولقد اشتهر الوقف التعليمي الثقافي في مصر على يد صلاح الدين الأيوبي – بعد سقوط الدولة الفاطمية – والذي أوقف الكثير من الأراضي الزراعية والمباني والعقارات للمدارس ودور الكتب والمجالس العلمية كما يذكر ذلك ابن خلدون عند زيارته للقاهرة ، حتى أصبحت القاهرة قبلة علمية للطلبة من مختلف الأقطار الإسلامية لمجانية التعليم فيها ، ولكثرة الأوقاف المخصصة للتعليم [٤٦] . ودعم الوقف في الأقطار الإسلامية خلال تلك الحقبة ، الحرية العلمية والاستقلال للعلماء بعيداً عن نفوذ وتأثير السلطات الحاكمة كالسلاطين والأمراء والولاة ، ومن ثم ازدهرت أفكار العلماء المستقلين والمعتمدين على علمهم دون ضغوط أو قيود ، مما أتاح لهم الدخول على الواقع المعيشي لأبناء المجتمع ، والعمل على إصلاحه وتهذيبه . وكان لبعض الخلفاء و السلاطين دوراً بارزاً في تنمية مجالات التعليم والثقافة من خلال المال الوقفي، ودعم هذا بدوره موقف الفقهاء والعلماء ، كما هو الحال بالنسبة للسلطان صلاح الدين الأيوبي في دعم المشاريع التعليمية في عصره ، وغيره ممن ساعدوا على نشر هذا السلوك من بين أبناء المجتمع[٤٧].

---

(46): أنظر دور الوقف في العالم الإسلامي بصفة عامة ، w.waqf.org.sa/index

(47) المرسي حجازي ، "الأوقاف والتعليم الجامعي والبحث العلمي – تجارب ودروس مستفادة" ، مرجع سابق ، ص ٤ ،

: د. حسن عبد الغني أبوغدة ، "دور الوقف الإسلامي في تنمية المجتمع" ، مجلة الوعي الإسلامي ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، الكويت ، العدد ٤٩٣ ، أكتوبر ٢٠٠٦ ، ص ٤٣ .

أبرز التجارب العربية :

(١) جامعة الملك سعود[٤٨]:

أنشئت جامعة الملك سعود في عام ١٩٥٧م ، وهي جامعة حكومية توفر التعليم الجامعي والدراسات العليا مجاناً لطلابها . وللجامعة شخصية اعتبارية وميزانية خاصة يوافق عليها وزير المعارف ويعرضها على الجهات ذات الاختصاص لاعتمادها ، وتختص الجامعة بكل ما يتصل بالتعليم العالي الذي تتولاه كلياتها ومعاهدها وبتشجيع البحوث العلمية والعمل على رقي الآداب والعلوم في البلاد [٤٩] . وتعد جامعة الملك سعود من أفضل الجامعات العربية وفقاً للتصنيفات العالمية بعدما تعاقدت جامعة الملك سعود مع العديد من العلماء الحائزين على جائزة نوبل العالمية بهدف تطوير برامجها البحثية والأكاديمية ، وذلك في أول خطوة من برنامج " نوبل في جامعة الملك سعود" . وتمتلك الجامعة حالياً محفظة استثمارية عقارية وقفية تتجاوز المليار دولار وتسعى لأن تصل إلى ٢٥ مليار دولار بحلول عام ٢٠٤٠ م. ولذلك فقد بدأت الجامعة في اتخاذ الإجراءات الفعلية لتأسيس شركة لإدارة الجوانب الاستثمارية للجامعة ، وتهدف إلى استثمار أموال الجامعة والأموال الموقوفة لها بجانب المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية لمدينة الرياض [٥٠]. وتملك الجامعة وقف يسمى وقف جامعة الملك سعود هو مشروع استثماري كبير ضمن الصندوق العقاري للأوقاف ، وهو مقام على موقع متميز من أرض المدينة الجامعية ، ويتكون من مجموعة من الأبراج بعضها لخدمات الضيافة والفندقة ، وأبراج مكتبية ، وطبية ، وخدمات للمؤتمرات والاجتماعات والاحتفالات ، وكذلك المحلات التجارية والأسواق . وهو يقدم خدماته مباشرة للجامعة من زوار ومتعاونين وأعضاء هيئة التدريس وطلاب وموظفين وجميع قاطني المدينة الجامعية والأحياء المجاورة . ويتوسط هذه

---

(48) http://edugate.ksu.edu.sa

(49) http://ksu.edu.sa/Aboutksu/fact_statics.aspx

(50) المرسي حجازي ، "الأوقاف والتعليم الجامعي والبحث العلمي – تجارب ودروس مستفادة" ، مرجع سابق ، ص ٢١ .

المجموعة من الأبراج مركزاً للمؤتمرات. وتمثل الأصول الوقفية العقارية في جامعة الملك سعود ٧٥% من إجمالي أصول الوقف التعليمي للجامعة تقريباً [٥١] .

وكما يقوم بعض رجال الأعمال في المملكة بتمويل الكراسي العلمية بالجامعة ، ويعد المصدر الأهم الآن في تمويل كراسي البحث والتي تمول من ما يرصد لها من ميزانية أو من وقف الجامعة إضافة للدعم الذي يمكن أن يخصصه صندوق التعليم العالي لها ، ومن التمويل الذاتي من الريع الذي يمكن أن تحققه أنشطة الكرسي . أما أموال صناديق كراسي البحث فتصرف على دعم مشاريع البحث والدراسات، وشراء واستكمال التجهيزات اللازمة لأنشطة البحوث التي يهتم بها كرسي البحث ، إضافة إلى تمويل الندوات وحلقات البحث وورش العمل والمؤتمرات الضرورية والأنشطة الأخرى التي يحتاجها الكرسي[٥٢] . وقامت الجامعة بإنشاء مشروع وادي الرياض للتقنية الذي يهدف إلى نقل المملكة إلى " الاقتصاد المعرفي " بمعنى أن تكون المعرفة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي . " واقتصادات المعرفة تعتمد على توافر تكنولوجيا المعلومات والاتصال واستخدام الابتكار، من خلال الموارد البشرية المؤهلة وذات المهارات العالية (رأس المال البشرى)، وهي أكثر الأصول قيمة في الاقتصاد الجديد المبنى على المعرفة حيث ترتفع المساهمة النسبية للصناعات المبنية على المعرفة أو تمكينها ، وتتمثل في الغالب في الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة والرفيعة، مثل الخدمات المالية وخدمات الأعمال[٥٣]. وهكذا يهدف مشروع وداي الرياض للتقنية إلى نقل المملكة إلى مرحلة الاختراع والتصنيع ، بدلاً من أن يكون النمو مدفوعاً بعوامل الإنتاج التقليدية ، كما هو الحال في الاقتصاد التقليدى المبنى على الإنتاج"[٥٤].

---

(51) علاء الدين أحمد القوصي ، " التفاعل بين القطاعات الإنتاجية والمؤسسات البحثية في الدول العربية ، التحديات والمعوقات والمقترحات" ، مرجع سابق ، ص ٢٤٥ .

(52) المرسي حجازي ، "الأوقاف والتعليم الجامعي والبحث العلمي – تجارب ودروس مستفادة" ، مرجع سابق ، ص ٢١. http://ksu.edu.sa/Aboutksu/fact_statics.aspx

(53) : أنظر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الموقع http://arabsets.undp.org/indexor.php

(54) د. المرسي حجازي ، "الأوقاف والتعليم الجامعي والبحث العلمي – تجارب ودروس مستفادة" ، مرجع سابق ، ص 23 ، :عادل بدر وآخرين ، " المجتمع المدني وسياسات الحوار حول التعليم للجميع في المنطقة العربية " ، مرجع سابق، ص ٧.

(٢) جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية :

جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية من الجامعات السعودية الحديثة المخصصة للأبحاث والدراسات العليا وتقع على شاطئ البحر الأحمر شمال مدينة جدة ، أسس هذه الجامعة الملك عبد الله عن طريق وقف مقداره عشرة مليارات دولار يخصص ريعه للإنفاق على الجامعة ، مما يمكنها من جذب الخبراء للعمل البحثي في المجالات العلمية المخططة للجامعة . بدأت الدراسة بالجامعة في سبتمبر ٢٠٠٩م[٥٥]. وحددت وظائف الجامعة في ثلاث هم المساهمة في تحويل المجتمع إلى مجتمع معرفة ، ودعم العلم والعلماء محلياً ودولياً ، والاستفادة من الأبحاث في التنمية الاقتصادية [٥٦].

(٣) جامعة بيروت العربية :

تم أنشاء جامعة بيروت العربية سنة ١٩٦٠ م، كمؤسسة لبنانية خاصة للتعليم العالي ، أنشأتها جمعية البر والإحسان اللبنانية كنموذج على دور المجتمع الأهلي الفعال في التنمية والتعليم والبحث العلمي بدعم من جامعة الإسكندرية ، والتي ارتبطت بها ارتباطاً أكاديمياً تمنح بموجبه الشهادات الجامعية لخريجي جامعة بيروت العربية معتمدة من جامعة الإسكندرية . وفي سبيل التفاعل بين الجامعة والمجتمع المدني ، قامت الجامعة بإنشاء مركز لخدمة المجتمع والتعليم المستمر كتقديم خدمات الاستشارات والاختبارات المختلفة من خلال كليات الجامعة في لبنان ، لهيئات المجتمع الخاص والحكومي، وإعداد الدورات التدريبية ، والبرامج الخاصة باحتياجات الهيئات والمؤسسات بهدف الربط بين الجامعة والمجتمع وتوظيف قدرات الجامعة ، وكذلك في إيجاد مصادر تمويل للأبحاث العلمية بشكل عام ، واحتياجات الجامعة بشكل عام[٥٧].

---

(55) د. المرسي حجازي ، "الأوقاف والتعليم الجامعي والبحث العلمي – تجارب ودروس مستفادة" ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .

(56) أنظر موقع الجامعة : http://arabic.kaust.edu

(57) www.yabeyrouth.com/pages/index763.htm

(٤) دولة الكويت :

بدأت دولة الكويت بعد الاستقلال عن الانتداب الانجليزي عام ١٩٦١م سلسلة طويلة من تطوير التعليم الجامعي بإنشاء جامعة الكويت في عام ١٩٦٤م وإرسال عدد كبير من الطلبة الكويتيين للدراسة في الخارج وأنشأت المكتبات العامة في كل منطقة سكنية ، وكذلك إنشاء مراكز للأبحاث العلمية والإنسانية والشرعية والاجتماعية والاقتصادية وتأهيل الطاقات العلمية والبحثية في دعم جهود البحث العلمي في شتى المجالات سواء للكويتيين أو غيرهم وفي داخل الكويت أو في خارجها . وذلك بإشراف من الدولة وتمويل كامل منها وبمعزل عن دعم المجتمع المدني ومنها الوقف والزكاة والعمل الخيري والتطوعي(٥٨).

إلا أنه ونظراً للنمو السكاني في البلاد بمعدلات عالية وخاصة من شريحة الشباب وتدفق العمالة الوافدة وأسرهم بأعداد كبيرة للعمل بالكويت طلباً للرزق الوفير ومستويات المعيشة المتقدمة، بالإضافة إلى تزايد التزامات الدولة في جهود بناء الدولة والمجتمع والنهضة التنموية في البلاد ، وهو الأمر الذي أدى إلى تزايد التكلفة الإجمالية لذلك مقارنة بالإيرادات النفطية مما أدى إلى انحسار دور الدولة عن دعم التعليم العالي والبحث العلمي .

كان من نتيجة ذلك تفاقم مشكلة التعليم الجامعي والعالي في المجتمع الكويتي لعدم قدرة المؤسسات التعليمية الجامعية الحكومية على استيعاب مخرجات التعليم العام ولعدم توافر البدائل المتاحة ، ولنمو الحاجة إلى التعليم الجامعي والعالي لتحسين مستويات المعيشة . بالإضافة إلى عدم مساهمة القطاع الخاص والقطاع الأهلي والخيري في دعم التعليم الجامعي والعالي والبحث العلمي لتولي الدولة هذه المهمة بكل جنباتها ، وكذلك تراجع دور الدولة في بعض تلك الميادين مما أدى إلى سن القوانين لمشاركة القطاع الخاص والأهلي في تأسيس مؤسسات التعليم الجامعي ودعم البحث

---

(58) خالد يوسف الشطي ، " دراسة توثيقية للعمل التطوعي في دولة الكويت"، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت ، الطبعة الثانية ، ٢٠١٠، ص ١٠.

العلمي بالمشاركة الفعلية مع الدولة . حيث بلغت الجامعات الخاصة العاملة بالكويت الآن حوالي ٦ جامعات خاصة بقدرات استيعابية محدودة وجامعتان رسميتان حكوميتان بقدرات استيعابية أيضاً محدودة[٥٩]. وخلال عامي ١٩٩٦م و ١٩٩٧م أخذ ما سمى "بوقف نهوض تهيئة الأجواء التنفيذية والبحثية والعلمية" لمجالات عمله المختلفة حيث قام بتنفيذ عدد من المشاريع والبرامج العلمية كأحد المشاريع الوقفية التنموية الرائدة التي تعني بالبحث العلمي والدراسات ورعاية الباحثين وطلاب التعليم العالي، ومن هذه الأنشطة ما يلي [٦٠] :

- ابتعاث عدد من الطلاب الكويتيين المتخصصين في مجالات البحث العلمي الخاص بالمجتمع المدني والأهلي والعمل الإسلامي المجتمعي وشئون الوقف وذلك لنيل درجات علمية عليا في عدد من الجامعات المعتمدة في تلك المجالات كجامعة الأزهر الشريف وجامعة الزيتونة وجامعات مغربية وجامعة لندن وجامعات أمريكية وغيرها من الجامعات .
- تبني عدد من طلبة الدراسات العليا في الجامعات خارج دولة الكويت من غير الكويتيين وتبنى إنتاجهم العلمي بعد تخرجهم لتنمية المجتمع الكويتي .
- إطلاق وتدشين المكتبة الوقفية بالأمانة العامة للأوقاف وذلك في عام ١٩٩٦ وتكوين جهازها العلمي والفني والإدارى والتي أصبحت من أكبر المكتبات المتخصصة في شئون العمل الخيرى والتطوعي الوقفي في الكويت. وتسمى اليوم بمكتبة علوم الوقف ومقرها الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت .
- ترجمة عدد من الأدبيات والأبحاث العلمية في شئون العمل الأهلي والمدني والعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني.

---

(59) خالد يوسف الشطي ، " دراسة توثيقية للعمل التطوعي في دولة الكويت" ، المرجع السابق ، ص ١١ .

(60) ساري حنفي ، " موجز سياسة إدارة التحولات الاجتماعية للأبحاث في العلوم الإجتماعية في المشرق العربي"، دراسة مقدمة لمنظمة اليونسكو الأمم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠١٠ ، ص٢٥ .

الفصل الثاني

دور المجتمع الأهلى فى دعم وتمويل التعليم العالي والبحث العلمى فى مصر

تصل نسبة الإنفاق على البحث العلمي في مصر ٠.١% تقريباً من الموازنة العامة للدولة حيث بلغت ٢,٤ مليار جنيه فى عام ٢٠٠٩ /٢٠١٠ م، لتنخفض بذلك عن مستواها خلال عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ م والتى بلغت ٠,٢٦ % ، وهي نسبة تقل بكثير عن المتوسط العام للإنفاق على البحث العلمي في العالم وهي ١,٦٢% ، وبالنظر إلى بعض الدول الآخذه فى النمو فقد سجلت الهند ٠,٨% من إجمالى الانفاق على البحث العلمى خلال العام نفسه، والبرازيل نحو ١,١%، وجنوب إفريقيا ٠,٩%، انظر الشكل رقم (٤) .

شكل رقم (٤)
الانفاق المحلي على البحث العلمي كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى في مصر وبعض دول العالم في خلال عام ٢٠٠٧

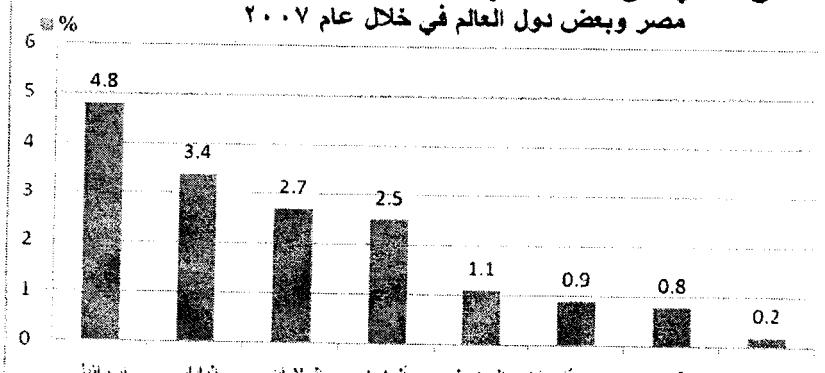

Source: UNESCO Institute for Statistics, Global Perspective on Research and Development, August, 2010.
www.idsc.gov.eg

وقد جاءت الولايات المتحدة فى مقدمة الدول من حيث حجم الإنفاق ليصل نصيبها إلى نحو ٣٢,٦% من إجمالي الإنفاق على البحث العلمي فى العالم خلال عام ٢٠٠٧م.انظر الشكل رقم (٥).

شكل رقم (٥)
نصيب الدول من الانفاق العالمى على البحث العلمي خلال عامي (٢٠٠٢-٢٠٠٧)

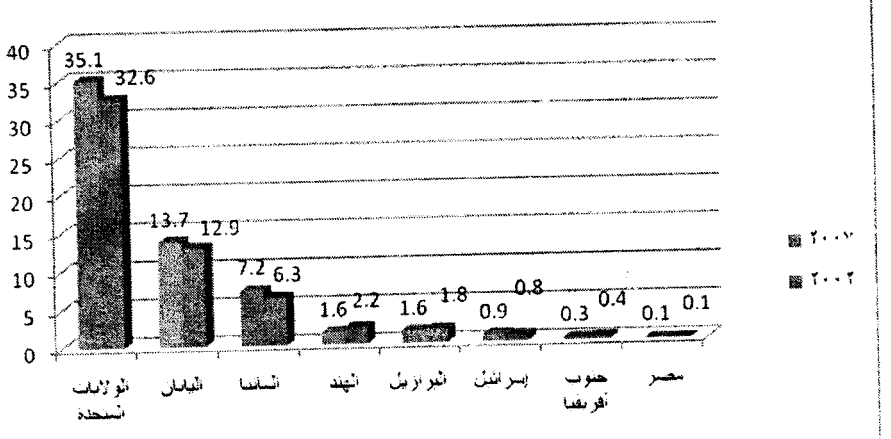

Source: UNESCO Institute for Statistics, Global Perspective on Research and Development, August, 2010
www.idsc.gov.eg

وينخفض متوسط نصيب الفرد من الإنفاق على البحث العلمي في مصر بالنسبة لدول العالم حيث يصل إلى ١١,٦ دولار/ نسمة، وذلك مقارنة بنحو ١٢٧٢ دولار/ نسمة فى اسرائيل خلال عام ٢٠٠٧م.

انظر الشكل رقم (٦). ووصلت نسبة الإنفاق الحكومي على البحث العلمي في مصر إلى نحو ٩٩,٩% من إجمالي الإنفاق البحثي، وهو ما يعكس الانخفاض الشديد لنسبة التمويل الأجنبى لمجالات البحث العلمى التى لا تتجاوز نسبة ٠,١% من إجمالى التمويل وهو ما يعادل ١,٣ مليون جنيه. كما تصل نسبة الإنفاق الحكومي على البحث العلمي في مصر كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى حوالى ٠,٢% عام ٢٠٠٩/٢٠١٠م منخفضاً بمقدار ٠,٠٣% عن العام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩م انظر الشكل رقم (٧). وهكذا نجد أن الدول النامية ومن بينها الدول العربية تنخفض فيها نسبة الانفاق على البحث

العلمي مقارنة بالدول المتقدمة والدول الاخذة فى النمو. وهو ما يؤكده أيضاً كلاً من الجدول رقم (١) ورقم (٢).

شكل رقم (٦)
نصيب الفرد من الانفاق العام على البحث العلمي في مصر وبعض دول العالم خلال عام ٢٠٠٧

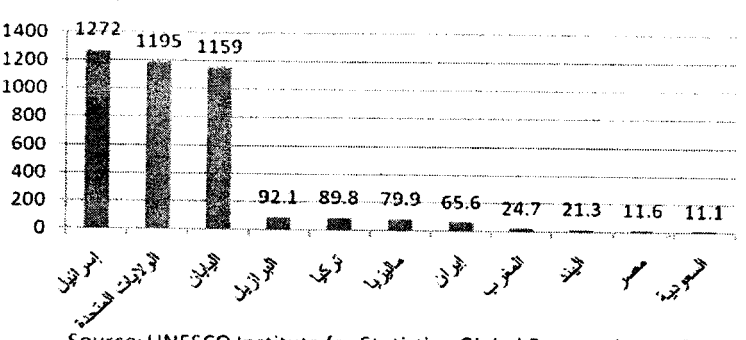

Source: UNESCO Institute for Statistics, Global Perspective on Research and Development, August, 2010
www.idsc.gov.eg

شكل رقم (٧)
الانفاق الحكومي على البحث العلمي كنسبة من الناتج المحلي خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠١ - ٢٠٠٩/٢٠١٠)

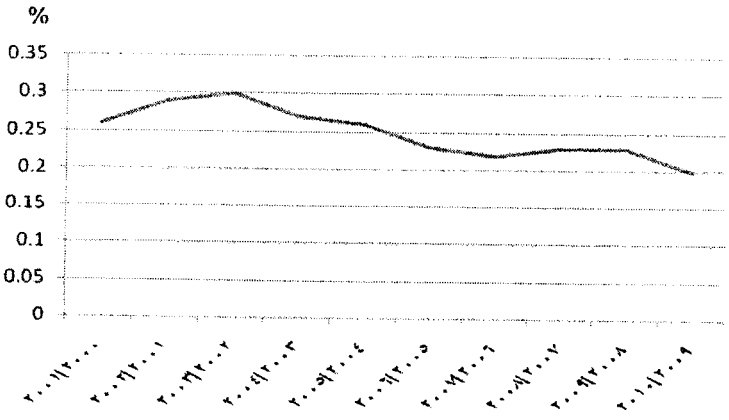

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، مجلس الوزراء
www.idsc.gov.eg

جدول رقم (١)

بعض البلدان التي تنفق أكثر من ١% من ناتجها المحلي الإجمالي على البحث والتنمية

الدولة / السنة	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
البرتغال	٠,٧٤	٠,٧٧	٠,٨١	١,٠٢	١,٢١
الجمهورية التشيكية	١,٢٥	١,٢٥	١,٤١	١,٥٥	١,٥٤
الدانمرك	٢,٥٨	٢,٤٨	٢,٤٦	٢,٤٨	٢,٥٦
السويد	٣,٨٥	٣,٦٢	٣,٦٠	٣,٧٤	٣,٦١
الصين	١,١٣	١,٢٣	١,٣٤	١,٤٢	١,٤٤
المملكة المتحدة	١,٧٥	١,٦٩	١,٧٣	١,٧٦	١,٨٢
النرويغ	١,٧١	١,٥٩	١,٥٢	١,٥٢	١,٦٤
النمسا	٢,٢٦	٢,٢٦	٢,٤٤	٢,٤٦	٢,٥٤
الولايات المتحدة	٢,٦٦	٢,٥٨	٢,٦١	٢,٦٥	٢,٧٢
اليابان	٣,٢٠	٣,١٧	٣,٣٢	٣,٤٠	٣,٤٤
إسبانيا	١,٠٥	١,٠٦	١,١٢	١,٢٠	١,٢٧
إستونيا	٠,٧٧	٠,٨٥	٠,٩٣	١,١٤	١,١١
إسرائيل	٤,٣٢	٤,٢٦	٤,٣٧	٤,٤١	٤,٧٦
إيطاليا	١,١١	١,١٠	١,٠٩	١,١٣	١,١٨
ألمانيا	٢,٥٢	٢,٤٩	٢,٤٨	٢,٥٣	٢,٥٤
أيرلندا	١,١٧	١,٢٤	١,٢٥	١,٢٥	١,٢٨
بلجيكا	١,٨٨	١,٨٧	١,٨٤	١,٨٦	١,٩٠
جمهورية كوريا	٢,٤٩	٢,٦٨	٢,٧٩	٣,٠١	٣,٢١
روسيا	١,٢٨	١,١٥	١,٠٧	١,٠٧	١,١٢
سلوفينيا	١,٢٧	١,٤٠	١,٤٤	١,٥٦	١,٤٥
سنغافورة	٢,١١	٢,١٩	٢,٢٨	٢,٢٧	٢,٥٢
فرنسا	٢,١٧	٢,١٥	٢,١٠	٢,١٠	٢,٠٤
فنلندا	٣,٤٣	٣,٤٥	٣,٤٨	٣,٤٥	٣,٤٧
كندا	٢,٠٤	٢,٠٧	٢,٠٥	١,٩٧	١,٩٠
هولندا	١,٧٦	١,٨١	١,٧٩	١,٧٨	١,٧٢

Source : http://data.albankaldawli.org/indicator

جدول رقم (٢)

نسبة إنفاق بعض البلدان النامية على البحث والتنمية

الدولة / السنة	2003	2004	2005	2006	2007
الأرجنتين	٠,٤١	٠,٠٤	٠,٤٦	٠,٤٩	٠,٥١
البرازيل	٠,٩٦	٠,٩٠	٠,٩٧	١,٠٠	١,١٥
الجزائر	٠,٢٠	٠,١٦	٠,٠٧		
الكويت	٠,١٤	٠,١٣	٠,١٠	٠,٠٨	٠,٠٩
المغرب	٠,٦٦			٠,٦٤	
المكسيك	٠,٤٠	٠,٤٠	٠,٤١	٠,٣٩	٠,٣٧
المملكة العربية السعودية	٠,٠٦	٠,٠٥	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٥
الهند	٠,٧٣	٠,٧٧	٠,٨٠	٠,٨٠	٠,٨٠
إندونيسيا			٠,٠٥		
بيلاروس (روسيا البيضاء)	٠,٦١	٠,٦٣	٠,٨٦	٠,٦٦	٠,٩٦
تركيا	٠,٤٨	٠,٥٢	٠,٥٩	٠,٥٨	٠,٧٢
جمهورية إيران الإسلامية	٠,٦٧	٠,٥٩	٠,٧٣	٠,٦٧	
جمهورية مصر العربية		٠,٢٧	٠,٢٥	٠,٢٦	٠,٢٣
رومانيا	٠,٣٩	٠,٣٩	٠,٤١	٠,٤٥	٠,٥٣
طاجيكستان	٠,٠٧	٠,٠٧	٠,١٠	٠,١٠	٠,٠٦
كازاخستان	٠,٥٢	٠,٢٥	٠,٢٨	٠,٢٤	٠,٢١
كوبا	٠,٥٤	٠,٥٦	٠,٥١	٠,٤١	٠,٤٤
ماليزيا		٠,٦٠		٠,٦٤	
مدغشقر	0.34	٠,٢٢	٠,١٨	٠,١٦	٠,١٤

Source : http://data.albankaldawli.org/indicator

ومن ناحية أخرى وفى مجال جودة البحث العلمى فقد انخفض مؤشر قيمة جـودة مراكـز البحـث العلمى فى مصر إلى ٢,٨ نقطة خلال عام ٢٠١٠/٢٠١١ م لتحتل بذلك المرتبة ١١٢ من بين ١٤٢ دولة على مستوى العالم، فى حين جاءت اسرائيل على رأس قائمة دول العالم بقيمة مؤشر ٦,٢ نقاط ثـم تـأتى

سويسرا فى المركز الثانى والولايات المتحدة فى المركز الثالث[٦١]. وفى مجال استقطاب العقول خلال عام ٢٠١٠/٢٠١١ م جاءت قطر فى المركز الأول عربياً والخامس عالمياً، والسعودية فى المركز الثانى عربياً والتاسع عالمياً، ثم الامارات العربية المتحدة فى المركز الثالث عربياً والعاشر عالمياً. وفى عام ٢٠١١م جاءت مصر فى المرتبة ١٢٢ عالمياً من بين ١٤٢ دولة بعد أن كانت فى المرتبة ١١٤ من بين ١٣٩ دولة فى عام ٢٠٠٩ م، وفى مستوى التعاون بين قطاع الأعمال ومراكز البحث العلمى والتطوير خلال عام ٢٠١٠ / ٢٠١١ م تراجعت مصر إلى المركز ١٢٨ من ١٤٢ دولة، فى حين كانت تحتل المركز رقم ١٢٠ من ١٣٩ دولة عام ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ م.

تؤكد كل هذه المؤشرات على انخفاض مشاركة القطاع الخاص والأهلى فى هذه المجالات، وتدنى مستوى البحث العلمى فى العالم العربى ومصر[٦٢]. كما تشير هذه البيانات والنسب أيضاً إلى وجود ارتباط عكسي بين التقدم العلمي والتكنولوجي وبين نسبة الإنفاق الحكومي على البحث العلمي. وبتتبع حركة المجتمع الأهلي في مصر في دعم وتمويل التعليم العالي والبحث العلمي نجد أن هذا الدور كان مزدهراً في الماضي، في حين أنه وبعد أن أصبح التعليم مجاني بدأ هذا الدور ينحسر تدريجياً، ومع ذلك ظهرت أخيراً الأصوات المنادية بضرورة عودة هذا الدور بعد أن وضح للعيان أن الأمم لا تتقدم إلا بتقدم التعليم والبحث العلمي فيها .

وفي هذا الفصل نلقى الضوء على أبرز تجارب المشاركة المجتمعية في دعم وتمويل التعليم والبحث العلمي في مصر . ثم الدور المأمول من المجتمع الأهلي في دعم وتمويل التعليم العالي والبحث العلمي .

---

(61) حيث تتراوح قيمة المؤشر بين (١- ٧) يعبر رقم (١) عن التدنى التام فى مستوى مراكز البحث العلمى ورقم (٧) يعبر عن التميز التام فى مراكز البحث العلمى.

(٦٢) www.idsc.gov.eg/Upload/Documents/295/scientific_research.pdf

المبحـــث الأول

التجربة المصرية للمجتمع الأهلي في دعم وتمويل التعليم العالي والبحث العلمي

لعب المجتمع الأهلي في مصر دوراً رائداً في دعم التعليم عبر تاريخها الحديث ، وظهـــر هـــذا الدور جلياً في عهد محمد على، وما واكب تلك الفترة من نهضة فكرية وعلمية في شتى المجـــالات، إلا أنه ما يعنينا في هذا المقام هو قطاع التعليم العالي والبحث العلمي . وتعد تجربتى جامعة الأزهر وجامعة القاهرة من أبرز التجارب في هذا الشأن. وهو ما سوف نعرض له على النحو التالي :

(١) جامعة الأزهر[٦٣]:

تعد جامعة الأزهر المؤسسة الدينية العلمية الإسلامية الأكبر في العالم ، وقـــد افتتحـــت جامعـــة الأزهر في القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي) ومنذ ذلك الحين وهي تمارس دورها التعليمـــي والفكري والثقافي حتى الآن ، وكانت الأساس المُحتذى به في النظم والتقاليد الجامعية التـــي نقلهـــا الغرب عنها . ومنذ بدأت الدراسة في الأزهر ظل يقصده الطلاب من مشارق الأرض ومغاربها من أبناء الأمم الإسلامية الذين يدرسون جنباً إلى جنب مع زملائهم المصريين . وكان تـــأثير الأزهـــر الشريف كبيراً في تفاعل الحضارات وإزالة الفوارق الثقافيـــة والاجتماعيـــة ، وإحـــداث التقـــارب والتعارف بين الناس . وما يزال غير المسلمين ينظرون إلى الأزهر وجامعته حتى الآن نظرة تقدير واحترام ، ويعولون عليه كثيراً في تفعيل دوره الحقيقي في التفاعل والتقارب بين الحضارات[٦٤].

---

(63) المرسي حجازي، "الأوقاف والتعليم الجامعي والبحث العلمي- تجارب ودروس مستفادة"، مرجع سابق، ص ١٦.

(64) وتقدم جامعة الأزهر الخدمات التعليمية حالياً لحوالي أربعمائة ألف طالب وطالبة، ويعمل به حوالي أحد عشر ألف عضو هيئة تدريس ومعاونيهم، يساندهم ما يقرب من ثلاثة عشر ألف موظف وموظفة، وتنتشر كليات الجامعة الاثنتان والستون بفروعها الخمس، وتخصصاتها في ست عشرة محافظة من محافظات مصر، ويخدم طلابها حوالي أربع عشرة مدينة جامعية، وتبلغ موازنة الأجور ٧٣٦,٩ مليون جنيه أو ما يعادل ٨٠% تقريباً من موازنة الاستخدامات في الجامعة، يليها الباب الثاني " شراء السلع" والذي اعتمد له ١١٦ مليون جنيه أو ما يعادل ١٢,٥%، ومما لاشك فيه إذا قورنت هذه الأرقام بأعداد الطلبة في جامعة الأزهر نجد أن نصيب الطالب من الإنفاق (٢٠٠٠ جنيه سنوياً تقريباً) يكون منخفضاً للغاية مقارنة بأرقام الدول الأخرى التي تتقارب مع مصر في مستويات الدخول الفردية، وهذا بكل تأكيد يؤثر سلباً على نوعية خريجي الأزهر ويعوق الأزهر عن أداء دوره البناء في المجتمع. : أنظر موقع الجامعة : www.azhar.edu.eg

ويعتمد الأزهر في أداء رسالته الدينية والعلمية منذ إنشاؤه في العصر الفاطمي على موارد متعددة ، مالية وعينية ، فقد قرر الخليفة العزيز بالله وهو ثاني الخلفاء الفاطميين في مصر فتح اعتمادات مالية للإنفاق على الدارسين وتقديم المأكل والملبس لهم ، وكذلك رصد ابن كلس مرتبات من ماله الخاص للدارسين . وقام الحاكم بأمر الله ثالث الخلفاء الفاطميين في مصر بوقف بعض الأموال الثابتة مثل الأراضي الزراعية والعقارات على الجامع الأزهر ، فينفق من إيرادات هذه الأعيان عليه ، وكذلك كانت هناك أيضاً الأوقاف الخاصة[٦٥].

ومع الدولة الحديثة وضم الجامع الأزهر إلى الدولة ومن ثم خروجه من يد المجتمع الأهلي إلى يد الدولة ، حرصت دوماً على الاضطلاع بمسئولياته وتغطية نفقاته من ميزانيتها العامة ، وهو ما حدث بشكل واضح في مصر ابتداء من عهد محمد على وذلك بغرض السيطرة عليه . لكن مع السياسة التي اتبعها محمد على تجاه الأزهر وأوقافه كانت للمجتمع الأهلي سياسة مخالفة أتاح له بقاء نظام الوقف وعدم مساس محمد على بأصل هذه الأوقاف ، والاهتمام بالأزهر باعتباره قمة النظام التعليمي ورمز الثقافة الإسلامية الأصيلة في العالم ، ولقد زاد الاهتمام بالأزهر من خلال الأوقاف الكثيرة عليه في النصف الأول من القرن التاسع عشر، حتى أصبح الأزهر أكبر مؤسسة وقفية في مصر على الإطلاق ، غلبت عليها النزعة اللامركزية سواء على مستوى تخصيص الريع على جهات الاستحقاق المختلفة داخل الأزهر ، أو على مستوى إدارة أعيان الأوقاف وذلك إما إلى مشيخة الأزهر أو وزارة الأوقاف أو ديوان الأوقاف الملكية أو الأفراد . وهو ما يحقق شروط الوقف ذلك أن صاحب الاختصاص الأصيل في تخصيص الريع أو تعيين الإدارة هو مؤسس الوقف أو الواقف نفسه.

---

(65) www.waqf.org.sa/index

ومن نماذج هذه السياسة ، أوقاف السيد عمر مكرم التي أنشأها خلال المدة من عـام ١٨٠٩ - ١٨٢٠م ففي عام ١٨٠٩ م أنشأ أول وقفية على " بعض طلبة العلم بالجامع الأزهر "، وفـي عـام ١٨١٢ م قام بوقف بعض عقاراته بالقاهرة واشترط أن يصرف ريعها على " السادة الفقهاء وعلـى طلبة الأزهر "، وفي ١٨٢٠ أوقف ما بقى له من ممتلكات في القاهرة وأسيوط ، واشترط أن يصرف ريعها على طلبة الأزهر. وبذلك صارت معظم أوقاف السيد عمر مكرم مخصـصة للإنفـاق علـى الأزهر الشريف وعلمائه وطلابه. كما أوقفت الأميرة زينب من أسرة محمد على أرضاً زراعية تزيد مساحتها عن عشرة آلاف فدان بمحافظة الدقهلية للإنفاق على علماء وطلاب الأزهر [٦٦] .

(٢) جامعة القاهرة [٦٧]:

بعد إنشاء الجامعة المصرية (التي أطلق عليها جامعة القاهرة فيما بعد) وفي عام ١٩٠٨ م قرر ديوان عموم الأوقاف منح إعانة سنوية للجامعة قدرها ٥٠٠٠ جنيه ، بينما قررت الحكومـة إعانـة سنوية للجامعة مقدارها ٢٠٠٠ جنيه ، وتوالت بعد ذلك التبرعات والأوقاف من الأمـراء والأعيـان مثل مصطفى بك الغمراوي وعدد من أمراء أسرة محمد علي وعلى رأسهم الأميرة فاطمـة. حيـث أوقفت الأميرة فاطمة (بنت الخديوي إسماعيل) ٦٦١ فداناً من أجود أطيانها ، وأوقفت أرض الجامعة ومساحتها ستة أفدنة قرب قصرها ببولاق الدكرور ، كما تبرعت بمجوهراتها وحليها التي وصـلت قيمتها إلى ١٨ألف جنيه (بأسعار عام ١٩١٤م) لينفق ثمنها في إقامة مبنى الجامعة [٦٨].

ولم تحدث زيادة كبيرة في وقفيات الجامعة بعد ذلك التاريخ وخاصة بعد تحويلها إلـى جامعـة أميرية في سنة ١٩٢٥ م. وصارت الحكومات تنفق عليها من الموازنة العامـة للدولـة ، وترسـم

---

(66) www.waqf.org.sa/index

(67) المرسي حجازي ، "الأوقاف والتعليم الجامعي والبحث العلمي – تجارب ودروس مستفادة" ، ص ١٩ وما بعدها .
أمينة البنداري وهدى السعدي ، "الأوقاف في سطور وصور " ، مؤسسة المرأة والذاكرة ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ٧٦ .

(68) في تلك التطورات
انظر. http://cuportal.cu.edu.eg/ar/page.php?=contentfront/subsectiondata

سياستها التعليمية إلا أنه وفي الآونة الأخيرة ظهرت بعض الجهود الأهلية لصالح الجامعة ومنها مساعدات ورصد جوائز لتشجيع الطلبة ، والتبرع بإنشاء بعض المباني ، منها المبنى الضخم الذي أنشأته عائلة الدكتور العيوطي لكلية التجارة ، وكذلك وقف المستشار الفنجري لصالح عدد من طلبة الجامعة هي الحقوق والآداب والإعلام ودار العلوم والعلوم ، وهذا الوقف عبارة عن شهادات استثمار البنك الأهلي (المجموعة ب) بلغت قيمتها الإجمالية عام ٢٠٠٣ م مبلغ ٧٥٠ ألف جنيه ويدر ريعاً قدره ٩٥ ألف جنيه سنوياً [٦٩] .

وقد بلغ دخل الجامعة في العام الأكاديمي ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ م مبلغ ٦٢٤,٨ مليون جنيهاً منها ٥٨٢,٢ مليون جنيه من موازنة الدولة و ٢٩,٣ مليون جنيه رسوم الطلاب و ٢,١١ مليون جنيه تبرعات وهبات وأخيراً عائد استثمارات وصل إلى ٢,١ مليون جنيه أما دخل البحوث في ذلك العام فوصل إلى ١٧,٢ مليون جنيه منها ١٢ مليون من الحكومة والباقي من الصناعة [٧٠].

(٣) جامعة المنصورة :

قامت جامعة المنصورة بإنشاء صندوق سمى باسم " الوقف الخيري العلمي التكنولوجي بجامعة المنصورة "، ليكون أول صندوق ينشأ في جامعة مصرية ، وتمت الموافقة عليه من المجلس الأعلى للجامعات خلال العام الحالي ، وقد تم بالفعل البدء فى تلقى الأموال من قبل عدد من الأساتذة ورجال الأعمال وذلك فى مثال جيد لتطبيق آلية العمل الأهلى فى مجال التعليم العالي والبحث العلمي فى مصر، وقد قام احد رجال الأعمال بالتبرع لإنشاء مجمع طبي يضم أقسام جراحة القلب والصدر ويتكون من١١ دور وتصل تكلفته بـ ١٠٠ مليون جنيه ، كما تم إطلاق أول مبادرة وهى الأولى من نوعها لتبسيط العلوم وهى مشروع قومي بسبب هجرة الطلاب من القسم العلمي إلى القسم الأدبى وذلك لصعوبة المواد العلمية الموجودة كالكيمياء والفيزياء والأحياء من خلال تبسيط الكتب والمناهج للطلاب داخل المدارس بالتعاون مع الجامعة ومشاركة عدد من الجامعات المختلفة والمجتمع الاهلى [٧١].

---

(69) أمينة البنداري وهدى السعدي ، "الأوقاف في سطور وصور " ، مرجع سابق ، ص ٧٦ .

(70) يبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعة في العلم الأكاديمي ٢٠٠٩ – ٢٠١٠ هو ١١,٥٤٥ منهم ٦,٨٤٥ من حملة الدكتوراه ، ويبلغ عدد طلاب البكالوريوس والليسانس ٢٤٦,٨٢٥ وطلاب الماجستير ٧,٤٧١ والدكتوراه ١,٦٦٩.

(71) أنظر موقع الجامعة : http://www.mans.edu.eg

المبحـــث الثانى

الدور المأمول للمجتمع الأهلى فى مصر لدعم وتمويل التعليم العالى والبحث العلمى

يتضح من التجارب السابقة، والتى سبق عرضها من خلال هذا البحث، أن النموذج الأمريكي هو أكثر النماذج نجاحاً فى دعم وتمويل التعليم العالى والبحث العلمى، وأن التجارب المصرية الـسابقة كانت في مجملها حالات فردية، لم تعرف الشكل المنهجى في التبرع، وفى إدارة الأصول المتحصلة عن تلك التبرعات عدا تجربة جامعة المنصورة التى مازالت تجربة وليدة ولم تأت بثمارهـا بعـد ، وذلك كنتيجة طبيعية لمجانية التعليم غير المنضبطة التي أثرت سلباً على جـودة العمليـة التعليميـة والبحث العلمي.

فى المقابل حمل نظام التعليم الأمريكي منذ انطلاقته الأولى في القرن الثامن عـشر ، علامـات فارقة، ولعل من أهم هذه العلامات ما يتصل بما حققته العديد من الجامعات الأمريكية من موازنـة بين ضمان نوعية متميزة للتعليم من ناحية، ووجود موارد غير حكومية تسمح بتمويله.

ومن ناحية ثانية نجد أن التبرع ساهم فى ظهور صيغة أمريكية للتعليم والبحث استجابت ومنـذ وقت مبكر لاحتياجات البلاد . إن ما ركزته هذه التجربة هو بناء مفهوم "التعلـيم اللانفعـي" Non Profit Education الذى يقوم على إنشاء مؤسسات تعليمية لا تنتمى إلـى القطـاعين الحكـومى أو الخاص، ولكن للقطاع الثالث، الذي يعمل على استقطاب الموارد من أفراد المجتمع، بشكل طوعي ويقدم لهم خدمة تعليمية، يكونون هم طرفاً أساسياً في تمويلها وإدارتها ومراقبتها والتمتع بخدماتها[٧٢].

إن اللانفعية التي تؤسس لفكرة الجامعات الأهلية الأمريكية، لا تعني مجانية التعلـيم بـل تقـديم خدمات تعليمية راقية تساهم في بناء الكفاءات العلمية والفنية التي تأخذ على عاتقها إدارة البلاد ، من

---

(72) Burton A. Weisbord , " The Non Profit Economy " , Harvard Press University , 1991 , p 15 .
Lester Donald Stewart , Pearl Kane & Lisa Scruggs Salamon (Editor) , " Education and Training " , in, The Static of Non Profit America , The Brookings, 2003 , p6 .

خلال وجود وسائل تمويلية ذاتية، ترتبط أساساً بمساهمة الأفراد والتجمعات المدنية، وتسمح في نفس الوقت بتوفير منح دراسية وبحثية لشرائح مختلفة .

على هذا الأساس بالتحديد، يمثل هذا القطاع التعليمي جزءاً مما أصبح يعرف بالاقتصاد اللانفعي، Non Profit Economy الذي يجمع كل النشاطات التطوعية ويساهم بشكل مؤثر ومتصاعد في الاقتصاد الأمريكي(٧٣).

ولعبت شفافية وحوكمة التبرعات للعملية التعليمية والبحثية في الولايات المتحدة الأمريكية دوراً رئيسياً في نجاح تلك الجامعات في أداء رسالتها المجتمعية، يضاف إلى ذلك انتشار ثقافة العمل الأهلي والتبرع في الولايات المتحدة الأمريكية ، وإلغاء القيود البيروقراطية ، وتوفير بيئة تشريعية وقانونية تدعم التبرع بصفة عامة وتمويل العملية التعليمية والبحثية بصفة خاصة(٧٤). والجدول رقم (٣) يوضح الجامعات العشر الأولى من حيث قيمة مصادرها من الهبات والتبرعات.

جدول رقم (٣)

م	مؤسسة التعليم العالي	٢٠٠٥ مليار دولار	٢٠٠٦ مليار دولار	٢٠٠٧ مليار دولار	٢٠٠٨ مليار دولار	٢٠٠٩ مليار دولار
١	جامعة هارفارد ، ماسشيوستس	٢٥,٤٧٣	٢٨,٩١٦	٣٤,٦٣٥	٣٦,٥٥٦	٢٥,٦٦٢
٢	جامعة ييل ، كنكتكت	١٥,٢٢٤	١٨,٠٣١	٢٢,٥٣٠	٢٢,٨٧٠	١٦,٣٢٧
٣	جامعة ستانفورد ، كاليفورنيا	١٢,٢٠٥	١٤,٠٨٥	١٧,١٦٥	١٧,٢٠٠	١٢,٦١٩
٤	جامعة برينستون	١١,٢٠٧	١٣,٠٤٥	١٥,٧٨٧	١٦,٣٤٩	١٢,٦١٤
٥	جامعة تكساس ، تكساس	١١,٦١٠	١٣,٢٣٥	١٥,٦١٤	١٦,١١١	١٢,١٦٣
٦	معهد ماساتشوستس للتقنية (إم أي تي)	٦,٧١٢	٨,٣٦٨	٩,٩٨٠	١٠,٠٦٩	٧,٩٨٢

(73) : طارق عبد الله، "هارفارد وأخواتها" دلالات الوقف التعليمي في الولايات المتحدة الأمريكية"، مرجع سابق، ص ١١.

(74) Burton A. Weisbord , " The Non-Profit Economy " , op ,cit p16
: Bruce Johnstone, " The Financing and Management of Higher Education " , A Status Report on Worldwide Reforms , The World Bank , 1998 , p7 .

٧	جامعة ميشجان ، ميشجان	٤,٩٣١	٥,٦٥٢	٧,٥٧٢	٧,٥٧٢	٦,٠٠١
٨	جامعة نورث ويست	٤,٢١٥	٥,١٤١	٧,٢٤٤	٧,٢٤٤	٥,٤٤٥
٩	جامعة كولومبيا ، نيويورك	٥,١٩١	٥,٩٣٨	٧,١٤٧	٧,١٤٧	٥,٨٩٣
١٠	جامعة تكساس (إيه آند إم)	٤,٩٦٤	٥,٦٤٣	٦,٦٥٩	٦,٦٥٩	٥,٠٨٤

Source : guardion.co.uk/education

ولقد مهدت الشراكة بين المجتمع المدني والتعليم تهيئة بيئة ثقافية وأكاديمية مشجعة للتبرع والتطوع بشكل عام ، ولصالح التعليم العالي بشكل خاص ، وتمكنهم من لعب دور مباشر في تنمية مجتمعهم ، ويمكن أن نتلمس هذه الآثار من خلال الاهتمام العلمي بقضايا التبرع حيث أقامت تجربة العمل التطوعي في الولايات المتحدة الأمريكية الدليل على وجود علاقة مباشرة بين قوة القطاع التطوعي من ناحية ، وعملية الإسناد العلمي له من ناحية ثانية .

وعليه فإن التطور الهائل للبرامج التعليمية التي توفرها الجامعات الأمريكية في موضوعات التطوع وما يرتبط بها من قضايا التبرع والمجتمع المدني والمشاركة الشعبية في إدارة المجتمعات أصبحت أحد السمات الرئيسية للبرامج التعليمية في هذه الجامعات ، بل إن كل الجامعات الأمريكية الكبرى لا تخلو من برامج علمية ذات علاقة بموضوع التبرع والتطوع [٧٥]. وذلك على نحو ما سلف بيانه.

وفى ظل الافتقار إلى آليات لكيفية اشراك المجتمع الأهلى فى مصر فى عملية تمويل التعليم العالى والبحث العلمى فإن هناك بعض المقترحات فى هذا الصدد تتمثل في الآتى[٧٦]:

---

(75) Mintzbirg , Henry , " Rise and Fall of Strategic Planning " , In Harvard Business Review January – February 1994 , p15 .

: Andrew Rich & Think Tanks , " Public Policy , and the Politics of Expertise " , op.cit , p5 .

(76) أحمد الاسلامبولى، دور الاوقاف فى دعم وتمويل التعليم العالى والبحث العلمى فى البلدان الاسلامية، مؤتمر دور الأوقاف في دعم وتمويل التعليم العالي والبحث العلمي في البلدان الإسلامية، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، ٢٨-٢٩ سبتمبر ٢٠١١، ص ١٣

١- يتم طرح مشروع إدارة تلك الأموال للاكتتاب العام أو الخاص حسب طبيعة المشروع وأهدافه ، برأس مال محدد ، على شكل صكوك ، قيمة الصك تكون في متناول الشخص العادي ، ويكون عدد الصكوك مساوياً لقيمة الإصدار مقسوماً على قيمة الصك.

٢- تتضمن نشرة الإصدار ما يفيد اضطلاع المشروع بنوع الاستثمار المناسب للمشروع.

٣- تتضمن نشرة الإصدار أيضاً شرط تكوين احتياطي عام لحماية تلك الأصول من مخاطر انخفاض قيمة العملة ، ومخاطر إعسار أو امتناع المستفيدين من تلك الأموال في حال إقراض جزء منها ، ومخاطر خسائر الاستثمار التي يمكن أن يتحملها الاحتياطي.

٤- تتضمن نشرة الإصدار كذلك استقطاع نسبة معينة من الأرباح السنوية المحققة – ولتكن ١٠% أو ١٥% – لتكوين الاحتياطي العام المخصص لحماية تلك الأموال النقدية من المخاطر المشار إليها.

٥- يمكن استخدام فكرة ربط الأصول بسلة من العملات أو مجموعة من السلع لمواجهة انخفاض قيمة العملة بمرور الزمن.

٦- يتحمل الاحتياطي العام بالخسائر الناجمة عن عمليات الاستثمار التي يمكن تحميلها على هذا الاحتياطي .

٧- بعد مرور عدة سنوات على تكوين الاحتياطي العام ، قد يصل حجمه إلى حد الأمان ، المقدر سلفاً ، وهنا يمكن استثمار ما يزيد عن هذا الحد استثماراً آمناً في درجات مخاطر متدنية ، بغرض زيادة العوائد القابلة للتوزيع على الجهات المستفيدة .

٨- بمرور الوقت يمكن أن يزيد حجم الاحتياطي العام الذي تم تكوينه عن نسبة الـ ٥٠% من قيمة الأصول النقدية ذاتها وعند ذلك يمكن تحويل ما زاد عن هذه النسبة إلى رأس المال المخصص لغرض الإقراض دون فوائد للمستفيدين من تلك الأموال وفقاً لتطبيق المشروع . ويمكن النص على ذلك في نشرة الإصدار.

نتائج البحث والتوصيات

فى ضوء ما تقدم نخلص إلى النتائج الآتية:

١- إن البحث العلمى أصبح في عصرنا الحديث من الضرورات على مستوى المجتمع ، فبدونه لا يمكن دفع عجلة التقدم الاجتماعى والاقتصادى للدولة أو للأمة.

٢- إن قيام فئة كبيرة من أبناء المجتمع بمهام البحث العلمى أصبح يستلزم فى عصرنا الحاضر وجود مؤسسات (معاهد أو مراكز للبحث العلمى) يتطلب قيامها توفر موارد مالية واستثمارات وكل ما يلزم لإدارة هذه الموارد والاستثمارات ووضع نظم دقيقة للإشراف عليها وحوكمتها حتى تنجز مهامها.

٣- إن تراجع التعليم والبحث العلمي يعود إلى النقص المادى، وأن توافر الموارد المالية عن طريق المشاركة المجتمعية يؤدى إلى تجاوز تلك العقبات والمصاعب.

٤- مازالت ثقافة المشاركة الأهلية في العملية التعليمية والبحث العلمى غائبة عن الكثير من الأكاديميين أصحاب القرار التعليمي.

٥- غياب دور القطاع الأهلى في الجامعات من خلال الاهتمام بالجانب البحثى والأكاديمى، عن طريق تخصيص موارد مالية للدراسات والأبحاث العليا، وأيضاً لدعم طلبة الدراسات العليا في رسائلهم وأبحاثهم.

وبناء على النتائج التى توصل إليها البحث يمكن اقتراح التوصيات الآتية :

١. ضرورة الاهتمام بتطوير وتفعيل الجهود الأهلية والمجتمعية لتمويل ودعم التعليم بشكل عام، والدراسات العليا والبحث العلمى بصفة خاصة، وهو ما يساهم بعمل نقلة نوعية وايجابية فى جهود تطور العلوم والبحث العلمى والمؤسسات التعليمية.

٢. توجيه الإعلام والرأى العام إلى الاهتمام بهذا المجال وإبراز أهمية دور المجتمع الأهلى وثقافة التبرع في المجالات العلمية والبحثية.

٣. دراسة الأطر القانونية والتشريعية اللازمة لتفعيل تلك الأطروحات وإزالة كافة العقبات الإدارية والقانونية التى تواجهها وتعوق تنفيذها.

٤. دراسة التجارب الناجحة فى مختلف دول العالم، ومحاولة تطبيقها فى مصر بعد تعديلها لتتماشى مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

٥. الاستعانة بالخبرات المصرية والعالمية الموجودة فى مختلف مراكز البحث العلمى فى الخارج، وذلك عن طريق التمويل الأهلى لبرامجهم البحثية التى يمكن أن تساعد فى تنمية وتطوير المجتمع المحلى.

المراجـــــــــــــــــع

أولاً : المراجع باللغة العربية :

١) أحمد الاسلامبولى،" دور الاوقاف فى دعم وتمويل التعليم العالى والبحث العلمى فى البلدان الاسلامية"، مؤتمر دور الأوقاف في دعم وتمويل التعليم العالى والبحث العلمي في البلدان الإسلامية ، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية ، الإسكندرية ، ٢٨- ٢٩ سبتمبر ٢٠١١ م.

٢) أحمـــد رفعـــت عـــزت ، " رؤيـــة مـــستقبلية للتطـــوير الإداري والأكـــاديمي "، www.uv.edu.eg/ainshams-scien/item/download/893.html

٣) أمينة البنداري وهدى السعدي ، "الأوقاف في سطور وصور " ، مؤسـسة المـرأة والـذاكرة ، القاهرة ، ٢٠٠٦ م.

٤) المرسي حجازى ، "الأوقاف والتعليم الجامعي والبحث العلمـي – تجـارب ودروس مـستفادة" مؤتمر دور الأوقاف فى دعم وتمويل التعليم العالي والبحث العلمي فى البلدان الإسلامية ، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية ، الإسكندرية ، ٢٨ – ٢٩ سبتمبر ٢٠١١ م.

٥) حسن عبد الغني أبوغدة ، "دور الوقف الإسلامي في تنمية المجتمع" ، مجلة الوعي الإسـلامي ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، العدد ٤٩٣، الكويت ، أكتوبر ٢٠٠٦ م.

٦) خالد يوسف الشطي ، " دراسة توثيقية للعمل التطوعى فى دولـة الكويـت" ، الأمانـة العامـة للأوقاف ، الكويت ، الطبعة الثانية ، ٢٠١٠ م.

٧) ساري حنفي ، " موجز سياسة إدارة التحولات الاجتماعية للأبحاث في العلوم الإجتماعيـة فـي المشرق العربي " ، دراسة مقدمة لمنظمة اليونسكو ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠١٠ م.

٨) صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية ، التقرير السنوى ، مصر ، يوليو ٢٠١٠ م.

٩) طارق عبد الله ، "هارفارد وأخواتها" دلالات الوقف التعليمى في الولايات المتحدة الأمريكيـــة" ، مجلة أوقاف ، الأمانة العامة للأوقاف ، العدد ٢٠ ، الكويت ، مايو ٢٠٠١ م.

١٠) عادل بدر وآخرين ، " المجتمع المدني وسياسات الحوار حول التعليم للجميـــع فـــى المنطقـــة العربية " ، دراسة مقدمة لمنظمة اليونسكو ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٨ م.

١١) عبد الرحمن يسرى ، " الأوقاف الإسلامية في مجال البحث العلمي : أهميته للتنمية والقـــضايا المتعلقة بتمويلها وكفاءة نشاطها " ، مؤتمر دور الأوقاف فى دعم وتمويل التعليم العالى والبحث العلمى في البلدان الإسلامية ، كلية التجارة – جامعـــة الإســـكندرية ، الإســـكندرية ، ٢٨-٢٩ سبتمبر ٢٠١١ م.

١٢) علاء الدين أحمد القوصى ، " التفاعل بين القطاعات الإنتاجية والمؤسسات البحثية في الـــدول العربية ، التحديات والمعوقات والمقترحات" ، مؤتمر الشراكة المجتمعية فـــى مجـــال البحـــث العلمى فى العالم العربى ، الرياض ، ٢٥ – ٢٦ مايو ٢٠٠٩م.

١٣) على خليل إبراهيم التميمي ، " دور قطاع التشغيل ومنظمات المجتمع المدني في دعم مؤسسات التعليم والتدريب المهنى والتقنى " ، منظمة العمل العربية ، مؤتمر مخططي التشغيل ، دبـــي ، ٦-٢٠٠٩/٧ م.

١٤) فارس مسدور ، " الفجوة التقنية وآثارها الاقتصادية في الدول الإسلامية " ، المؤتمر العلمـــي الثالث للاقتصاد الإسلامى ، كلية الشريعة ، جامعة أم القرى ،المدينة المنورة ، ٢٠٠٥ م.

١٥) محمد عبد القادر الفقى ، " دور الوقف الإسلامي في التنمية وحماية البيئـــة" ، مجلـــة الـــوعى الإسلامى ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، العدد ٥٣٢ ، الكويت ، ديسمبر ٢٠٠٩ م.

١٦) محيا زيتون ، " التعليم في الوطن العربي فى ظل العولمة وثقافة السوق" ، مركـــز المـــستقبل العربى، بيروت، لبنان ، ٢٠٠٥ م.

ثانياً : المراجع باللغة الأجنبية:

1) Andrew Rich and Think Tanks , " Public Policy , and the Politics of Expertise " , Cambridge University Press , New Edition , 2005 .

2) Benchmarking , 2008 : Trends in Education Philanthropy , Grantmakers for Education Editor , 2008 .

3) Bruce Johnstone, " The Financing and Management of Higher Education " , A Status Report on Worldwide Reforms , The World Bank , 1998 .

4) Burton A. Weisbord , " The Nonprofit Economy " , Harvard Press University , 1991 .

5) Frederic Attal , Jean Garrigues and Thierry Kouame , "Les Universities en Europe du XIIIeme Siecle " , a Nos Jours Publications De La Sorbonne Homme Et Societe , Numero 31 , Paris , France, 2005 .

6) Sading Hamad , " Types of Aliased and Trust" , Seminar, (awagf) in Europe , York University , Birmingham , United Kingdom , 2010 .

7) Harvard University Fact Book 2009 -10 , Harvard University News Office , 2010 .

8) Keller , Morton and Phyllis Keller , " Making Harvard Modern : The Rise of America's University " , Oxford University Press , Oxford, 2001 .

9) Kevin Mattson , " Higher Education and Civil Society ", retrieved in: http://bill.ballpaul.net/ardnives/publicleaders/-documents/civil_society.pdf

10) Lester Donald Stewart , Pearl Kane and Lisa Scruggs Salamon " Education and Training " , The Static of Non Profit America , The Brookings, 2003 .

11) Leonard Porter Ayres : Seven Great Foundations John F.Kennedy School of Government , Harvard University , 2007 .

12) Mintzbirg , Henry , " Rise and Fall of Strategic Planning " , In Harvard Business Review , January – February 1994 .

13) Pierre Buhler , Paul C. Ligh and Francis Charhon , " L'economie du don aux Etats-Unis , Une Source d'inspiration Pour la France?" en , L'Economie du don et la Philanthropie aux Etats- Unis et en France : Analyse Comparee , Center Francais sur les Etats-Unis, IFRI, Paris , 2003.

14) Rapport Giving USA 2010 (www.aafrc.org)

15) Target Analysis , April 2010 Index of Higher Education Fundraising Performance . www.blackbaud.com/targetanalytics

16) Suzanne Cherry and others , " Civil Society and The Governance of Basic Education " , The Canadian International Development Agency and The International Development Research Centre , October 2007.

ثالثاً : مواقع الإنترنت :

1) http://arabic.kaust.edu

2) http://arabsets.undp.org/indexor.php

3) www.azhar.edu.eg

4) http://cuportal.cu.edu.eg/ar/page.php?=contentfront/subsectiondata

5) http://data.worldbank.org/Indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS.

6) http://edugate.ksu.edu.sa

7) www. guardion.co.uk/education

8) www.ksu.edu.sa

9) http://ksu.edu.sa/Aboutksu/fact_statics.aspx

10) http://www.mans.edu.eg

11) http://news.harvard.edu/gazette/ story

12) http://news.harvard.edu/gazette/ story

13) www.waqf.org.sa/index

14) www.yabeyrouth.com/pages/index763.htm

١٥) http://www.aun.edu.eg/

١٦)http://www.idsc.gov.eg/Upload/Documents/295/scientific_research.pdf